

الجمهورية اللبنانية

# مجموعة البنك الدولي

الفصل الأول/الثاني ٢٠٠٨

نشرة فصلية تصدر عن البنك الدولي - مكتب لبنان



## آخر المستجدات في لبنان

صفحة

في هذا العدد

- ٣ • زوليك: الملايين مهددون بالجوع إذا لم يتحرك المانحون لحل أزمة الغذاء
- البنك الدولي يدعو إلى تطبيق إصلاحات واسعة النطاق في مجال التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- ٥ • التطورات الاقتصادية الأخيرة
- ٧ • شحة المياه وتأثيرها على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- ١٢ • تداعيات حرب عام ٢٠٠٦ على البيئة الهشة في لبنان
- ١٤ • أخبار وأنشطة حالية وقادمة
- ١٦ • عمليات مجموعة البنك الدولي
- ١٨ • أحدث منشورات البنك الدولي
- ٢٠

## للاتصال بالبنك الدولي - واشنطن

عنوان البنك الدولي  
The World Bank  
1818 H Street, NW  
Washington, DC 20433  
[www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)

لطلب منشورات البنك الدولي:  
<http://publications.worldbank.org/ecommerce>

لمزيد من المعلومات عن مشاريع البنك الدولي في لبنان:  
[www.worldbank.org/mna/lebanon](http://www.worldbank.org/mna/lebanon)

هادي العربي، مدير دائرة الشرق الاوسط  
هاتف: ٤٧٣ ٣١٦٩ (٢٠٢) - فاكس: ٤٧٧ ١٤٨٢ (٢٠٢)  
البريد الالكتروني: [jsaba@worldbank.org](mailto:jsaba@worldbank.org)

صوفي وارلوب، محللة - عمليات الإقراض  
هاتف: ٤٧٣ ٧٢٥٥ (٢٠٢) - فاكس: ٤٧٧ ١٤٨٢ (٢٠٢)  
البريد الالكتروني: [swarlop@worldbank.org](mailto:swarlop@worldbank.org)

صباح موسى، مساعدة تنفيذية  
هاتف: ٤٧٣ ٩٠١٩ (٢٠٢) - فاكس: ٤٧٧ ١٤٨٢ (٢٠٢)  
البريد الالكتروني: [smoussa@worldbank.org](mailto:smoussa@worldbank.org)

## للاتصال بالبنك الدولي - بيروت

مكتب البنك الدولي في بيروت  
بيت الأمم المتحدة، الطابق السادس  
شارع رياض الصلح ٢٢٧٠-١١٠٧  
ص.ب. ٨٥٧٧-١١ - بيروت - لبنان  
هاتف: ٩٦١ ١-٩٨٧٨٠٠  
فاكس: ٩٦١ ١-٩٨٦٨٠٠  
[www.worldbank.org/lb](http://www.worldbank.org/lb)

فريق التحرير  
شيبينام أكايا  
شادي بو حبيب  
جوليا بريكل  
زينة الخليل  
مي إبراهيم  
حنين السيد  
منى زياده  
مع شكر خاص لماري سابا

ديمبا با، مدير مكتب لبنان  
البريد الالكتروني: [dba@worldbank.org](mailto:dba@worldbank.org)

حنين سيد، كبير خبراء عمليات - التنمية البشرية  
البريد الالكتروني: [hsayed@worldbank.org](mailto:hsayed@worldbank.org) - مقسم ٢٢٩

شيبينام أكايا، كبير خبراء اقتصاديين  
البريد الالكتروني: [sakkaya@worldbank.org](mailto:sakkaya@worldbank.org) - مقسم ٢٣٥

روبير بو جوده، كبير اخصائي الادارة المالية  
البريد الالكتروني: [rboujaoude@worldbank.org](mailto:rboujaoude@worldbank.org) - مقسم ٢٣٠

هاديا سماحة كرم، مسؤولة عمليات  
البريد الالكتروني: [hsamaha@worldbank.org](mailto:hsamaha@worldbank.org) - مقسم ٢٤١

ستيغانو موتشي، مسؤولة عمليات  
البريد الالكتروني: [smocci@worldbank.org](mailto:smocci@worldbank.org) - مقسم ٢٣٧

لينا فارس، خبيرة توريدات  
البريد الالكتروني: [lfares@worldbank.org](mailto:lfares@worldbank.org) - مقسم ٢٤٤

منى الشامى، اخصائية في الادارة المالية  
البريد الإلكتروني: [melchami@worldbank.org](mailto:melchami@worldbank.org) - مقسم ٢٢٣

منى زياده، مسؤولة إعلام وعلاقات خارجية  
البريد الإلكتروني: [mziade@worldbank.org](mailto:mziade@worldbank.org) - مقسم ٢٣٩

شادي بو حبيب، مستشار اقتصادي  
البريد الإلكتروني: [cbouhabib@worldbank.org](mailto:cbouhabib@worldbank.org) - مقسم ٢٣٣

زينة الخليل، مسؤولة المعلومات العامة  
البريد الإلكتروني: [zelkhalil@worldbank.org](mailto:zelkhalil@worldbank.org) - مقسم ٢٣٤

منى كوزي، مساعدة برامج  
البريد الإلكتروني: [mcouzi@worldbank.org](mailto:mcouzi@worldbank.org) - مقسم ٢٣١

مي إبراهيم، مساعدة برامج  
البريد الإلكتروني: [mibrahim@worldbank.org](mailto:mibrahim@worldbank.org) - مقسم ٢٤٥

## زوليك: الملايين مهددون بالجوع إذا لم يتحرك المانحون لحل أزمة الغذاء



الصورة: رئيس البنك الدولي

وفي نفس الإطار، سيُنشئ البنك الدولي صندوقاً ائتمانياً لتسهيل التنسيق في مجال التبادل والسياسات بين الدول المانحة، وتعزيز الدعم المالي من أجل التسليم السريع للبذور والأسمدة للمزارعين المحدودي الدخل خلال موسم الزرع المقبل.

من هذا المنطلق، يشكّل هذا الدعم استجابةً سريعةً لجهود مجموعة البنك الدولي من أجل معالجة الأزمة الغذائية العالمية. وينظر مجلس إدارة البنك الدولي حالياً في مبادرات تهدف إلى تزويد الدول الفقيرة التي تعرّض للجفاف ولكوارث أخرى بأدوات إدارة المخاطر.

يقول زوليك في هذا المجال: «نعمل مع مجلس الإدارة على تأسيس صناديق الائتمان وخدمات تأمين مرتبطة بمؤشرات الأسواق من أجل وقاية المزارعين الفقراء والدول الفقيرة من الصعوبات العائدة إلى تقلبات الطقس أو التفاوت في الإمدادات.»

بموجب المقترح الذي سيكون موضع نقاش مجلس إدارة البنك الدولي في حزيران/يونيو، يُمكن أن تكون دولة مالاوي من بين أول الدول التي تستخدم البنك الدولي كوسيطٍ للنفذ إلى بدائل مرتبطة بتقلبات الطقس. في حال تعرّض دولة المالاوي إلى الجفاف، ستكون محميّة ضدّ أي ارتفاع في أسعار الذرة المصدّرة. في هذا السياق، تقترح مؤسسة التمويل الدولية دعم التأمين على المحاصيل والمواشي لأصحاب المشاريع الصغيرة في الدول النامية.

وصف زوليك البنك الدولي بأنّه القوة الدافعة لأجندة سياسة الغذاء العالمية، «إنّما بطريقة تجعله يعمل مع الآخرين لاحترام دور الشركاء المحليين... والاستفادة من قدرات ومهارات الآخرين في القطاعين الخاص والعام والمنظمات غير الحكومية.»

خلال اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الفصلية في موسم الربيع، ومن ثم في اجتماع تنسيقي للأمم المتحدة في بارن، سويسرا، في نيسان/أبريل، ومؤخراً في منتدى

خصّصت مجموعة البنك الدولي أداة تمويل جديدة وسريعة قيمتها ١,٢ مليار د.أ. وذلك لسدّ الحاجات الفورية لحوالي ملياري شخص يهدّدهم الجوع وسوء التغذية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكلٍ متزايد.

تشمل هذه الأموال ٢٠٠ مليون د.أ. كمنح تستهدف الفئات المعدّمة في الدول الأفقر في العالم.

وقد كشفت المجموعة عن إجراءات طويلة الأمد تهدف إلى مواجهة تحديات الأزمة الغذائية، مُشيرةً إلى أنّها ستعزّز دعمها الشامل للزراعة والمواد الغذائية ليلبغ ٦ مليارات د.أ. في العام المقبل بعدما كان ٤ مليارات د.أ.. كما أعلنت أنّها ستطلق أدوات لإدارة المخاطر وضمان المحاصيل من أجل حماية الدول الفقيرة وأصحاب المشاريع الصغيرة.

صرّح روبيرت زوليك، رئيس مجموعة البنك الدولي، وهو الذي يناضل بلا كلل باسم الفقراء في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية الجنوني، أنّ من شأن هذه المبادرات «أن تُساهم في الحدّ الفوري من خطر المجاعة وسوء التغذية بالنسبة إلى ملياري شخص يُصارعون للبقاء على قيد الحياة في وجه ارتفاع أسعار المواد الغذائية من جهة، وتحقيقاً لحلّ طويل الأمد، يقتضي إشراك دول ومؤسسات عدّة، من جهة أخرى.»

في هذا السياق، وافق مجلس إدارة البنك الدولي في تاريخ في ٢٩ أيار/مايو على تخصيص منح لجيبوتي (٥ ملايين د.أ.)، وهايتي (١٠ ملايين د.أ.)، وليبيريا (١٠ ملايين د.أ.). كما يتوقّع البنك الدولي تقديم الدعم من خلال تخصيص منح إلى توغو، واليمن، وطاجيكستان في الأشهر المقبلة.

لقد صنفت هذه الدول كأولوية على أساس تقييم سريع للحاجات أجري على الأرض، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وقد أنجزت تقييمات سريعة في هذا المجال في أكثر من ٢٥ دولة، بالإضافة إلى ١٥ مسحاً جارياً حتى اليوم. يدعم المبلغ المرصود (١,٢ مليار د.أ.) المخصص لسدّ الحاجات الفورية، برامج شبكة الأمان، على غرار الغذاء مقابل العمل، والتحويلات النقدية المشروطة، وبرامج التغذية المدرسية للفئات الأقل حظاً. كما أمّن هذا المبلغ الدعم لإنتاج الأعذية - في هذا العام وما بعده - من خلال تأمين البذور والأسمدة، وتحسين الريّ للمزارعين المحدودي الدخل، ودعم الموازنة للتعويض عن التخفيضات في الرسوم على المواد الغذائية وعن التكاليف الأخرى غير المتوقّعة.

لكنّه حذّر من أن أعمال الإغاثة في حالة الطوارئ فهي ليست الغاية المنشودة، وأشار إلى أن «الأسرة الدولية تحتاج إلى التعهد بالعمل بشكل تضامني لإطلاق مبادرات سياسية، كي لا تتحول أزمة هذا العام إلى واقع حياتي لجليل بكامله. حتى الآن، يُعتبر الجوع وسوء التغذية من أسباب الوفاة الأساسية لأكثر من ٣,٥ مليون طفلٍ كلَّ عام، كما سيُضحي مستقبلاً على الملايين.»

إلى ذلك، أشار إلى أنّه، منذ أن بدأ حملته ضدّ الأزمة في أوائل هذا العام، صادقت أكثر من ١٥٠ دولةً على العقد الجديد للسياسة الغذائية العالميّة.

«على العقد الجديد هذا أن يأتيّ بتحرّكٍ على الأمد القصير، والمتوسّط، والطويل: دعم شبكات الأمان، على غرار التغذية المدرسيّة، والغذاء مقابل العمل، وبرامج التحويلات النقدية غير المشروطة، والإنتاج الزراعيّ المُعزّز، وفهم أفضل لواقع الوقود الحيوي والعمل في مجال التجارة للحدّ من انحراف أموال الدعم عن هدفها ورفع الحواجز أمام التجارة»، على حدّ قوله.

كما أضاف: «ندعو الدول ألا تفرض الحظر على الصادرات، كما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ويؤذي الفئات الأكثر فقراً عبر العالم الذين يصارعون لكسب لقمة عيشهم.»

«في إطار تنسيق عملنا، علينا إشراك القطاع الخاص والمشاريع الزراعيّة»، يقول زوليك. «لكن، على الجهات المانحة أولاً التحرك فوراً لسدّ الحاجات الطارئة. يُمكن للعالم تحمّل ذلك. لكن، لا يُمكن للفقراء والجائعين تحمّله.»

الاقتصاد العالمي في شرم الشيخ، في مصر، في شهر أيار/ مايو، شدّد زوليك على أن أسعار المواد الغذائية المرتفعة باتت تشكل مسألة صراع وتضحية يومية، وبالنسبة لعدد كبير من السكان، باتت مسألة حياة أو موت. ويتوقّع البنك الدولي أن تؤثر الأزمة الغذائية إلى حد بعيد على مهمته في الحدّ من الفقر، مبظلة عمل دؤوب دام سبع سنوات. كما أن تضاعف أسعار المواد الغذائية على مدى ٣ سنوات قد يدفع بـ ١٠٠ مليون شخص في الدول المتدنية الدخل إلى هوّة الفقر.

في العام الماضي وحده، ارتفعت أسعار القمح بنسبة ١٢٠٪. وتضاعف سعر رغيف الخبز تقريباً. أما أسعار الأرز، فبلغت مستويات جنونية، مع ارتفاع عالمي نسبته ٧٥٪. في هذا السياق، يُمكن إعطاء مثل بنغلاديش، حيث يشكّل الأرز مادة غذائية أساسية في البلد. حالياً، يبلغ سعر كيس الأرز من ٢ كلف حوالى نصف الدخل اليومي لأسرة فقيرة.

بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر مجموعة البنك الدولي أن هذه الظاهرة ليست مؤقتة، بما أن أسعار المواد الغذائية المرتفعة ستحافظ على هذه المستويات حتى العام ٢٠١٥.

وحذّر رئيس مجموعة البنك الدولي، في هذا الصدد: «إنها الكارثة ليست بطبيعية. لا تُخطئوا، لا شيء طبيعي فيها. لكن، بالنسبة إلى ملايين الناس، إنّها لكارثة حقاً.»

كما قال إن على الجهات المانحة التحرك فوراً دعماً لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، الذي طالب بحوالى ٧٥٥ مليون د.أ. لسدّ الحاجات الطارئة، ودعاها إلى ترجمة الوعود الماليّة إلى أموال نقدية، موضحاً بأن «لن تملأ الوعود الأفواه والبطون المتضوّرة جوعاً». وأضاف، قائلاً: «على المانحين وضع أموالهم على الطاولة وإعطاء برنامج الأغذية العالمي أكبر مرونة ممكنة - مع أدنى مستوى من الأموال المخصّصة - لاستهداف الحاجات الأكثر إلحاحاً.»

## البنك الدولي يدعو إلى تطبيق إصلاحات واسعة النطاق في مجال التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



الصورة: ميخال روتكوفسكي، مدير قطاع التنمية البشرية في مينا، ومروان معشر النائب الأول لرئيس البنك الدولي، مع وزير التخطيط والتعاون الدولي والتربية الأردنيين.

«بما أن التعليم يشكل المصدر الأساسي لخلق المعرفة، فالمهمة واضحة»، يضيف التقرير «يجب تعديل أنظمة التعليم لتأمين مهارات وخبرات جديدة ضرورية من أجل أداء أفضل في بيئة أكثر تنافسية.»

إن دول المنطقة تواجه مستويات متفاوتة بالنسبة لعائدات الاستثمار في مجال التعليم العالي، كما هي الحال بالنسبة إلى بعض الدول المتوسطة الدخل والمتسارعة النمو في آسيا، على غرار ماليزيا وجمهورية كوريا. وبالتالي فهي «لا تحقق تطّعات الناس»، على حد قول ميخال روتكوفسكي، مدير قطاع التنمية البشرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي.

«فمخرجي الجامعات في المنطقة لا يجدون وظائف، ومعدّل البطالة بينهم مرتفع جدًا. وبالتالي، لا يُعتبر إجمالي العائد ذات جدوى حقيقية، مما يشكل مشكلة كبيرة»، يقول روتكوفسكي.

### تفتقر إلى المؤشرات الملائمة لمؤسّسات التعليم العالي

يعتبر روتكوفسكي أن المشكلة الأساسية تكمن في سوق عمل يُسيطر عليه القطاع العام في دول عدّة، حيث أن المتخرّجين الجامعيين يفوتون على أنفسهم فرص عمل في القطاع الخاص و ينتظرون سنتين، أو ثلاث، أو أربع سنوات للحصول على منصب في القطاع العام، يؤمّن لهم وظيفة مدى الحياة ومنافع إضافية.

يُضيف روتكوفسكي: «إنّه تشوّه كبير في سوق العمل، لكنّه يخلق وضعًا تغيب فيه المؤشرات الملائمة المُرسلة إلى مؤسّسات التعليم العالي، من حيث المهارات المطلوبة وتلك غير المطلوبة.»

أحرزت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا) تقدّمًا ملحوظًا في إصلاح أنظمة التعليم: فتستفيد غالبية الأطفال من التعليم المدرسي الإلزامي. لكن، قليلون هم الأطفال الذين يحصلون على فرص لمتابعة تعليمهم الرسمي. فقد تحسّنت نتائج التعليم وتمّ تصحيح الفوارق الجندرية بشكل ملحوظ. لكن، لا بدّ من إصلاح شامل لسدّ الحاجات في عالم يزداد فيه التنافس وللإستفادة من قدرات الشباب المتزايدة.

إنّها الوقائع الأساسية لتقرير البنك الدولي الرائد والجديد «الطريق غير المعبورة: إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» *The Road Not Traveled: Education Reform in the Middle East and North Africa*، وهو تحليل اقتصادي شامل لوقوع الاستثمارات في مجال التعليم على المنطقة، بالإضافة إلى التغييرات الديمغرافية، والعملة، وهجرة اليد العاملة، ودور سوق العمل.

يُشير التقرير إلى أن الإصلاح في مجال التعليم وحده لن يحقق النمو الاقتصادي. ففي المنطقة أسواق غير رسمية كبيرة وهي تفتقر، بشكل عام، إلى قطاعات ديناميكية ملحوظة يمكنها المنافسة على الصعيد الدولي - إنّها ميزات تتعارض بشكل ملحوظ مع آسيا الشرقية وبعض اقتصاديات أميركا اللاتينية.

كما يركّز التقرير بأن على صانعي السياسات تقديم الحوافز، وتطبيق المساءلة العامة، والمناهج التربوية، وإصلاحات سوق العمل لتعزيز ديناميكية اقتصاديات المنطقة.

بعد ٤٠ عامًا من الاستثمارات في مجال التعليم ارتفعت بشكل ملحوظ نسبة تعليم الفتيات في المستوى الابتدائي، مما أدى إلى تعليم شمولي تقريباً، ولكن المنطقة تواجه تحديات جديدة بسبب العملة و«الأهمية المتزايدة للمعرفة في عملية التنمية»، حسب التقرير.

### يجب تعديل الأنظمة التعليمية من أجل استحداث مهارات جديدة

في هذا العالم الذي يتسم بمنافسة عالميّة شرسة وتقنيات متطورة ومتغيرة، يقتضي حل المشاكل، وتعزيز التواصل، وتطوير القدرات اللغوية. إلا أن مدارس المنطقة بغالبيتها تعدل عن التركيز على هذه الضروريات بشكل عام.

## «المهارات المرنة» حيوية لتعزيز الإنتاجية

يحتاج الطلاب في المنطقة إلى طرق تعليم تعتمد على البحث وإلى مجموعة جديدة من «المهارات المرنة» - حل المشاكل، والتواصل، واللغة الأجنبية - التي تُعتبر حيوية لتحقيق التقدم.

يقول روتكوفسكي: «من أجل تعزيز التنافسية، لا بدّ من تحوّل من القدرة على القيام بمهام روتينية نحو هذه المهارات المرنة الحيوية لتعزيز الإنتاجية. يطرأ هذا التغيير على العملية، لكنّ الدول بحاجة إلى تسريع نمطه من أجل الإبقاء على تنافسيّتها.»

تشكّل الحوافز، على غرار مكافآت للأداء الجيّد بالنسبة للطلاب والأساتذة، والمسألة العامة أدوات أساسية لتحقيق أهداف التعليم، حسبما ورد في التقرير. وبالتالي، تحتاج المؤسسات التعليمية إلى الاستفادة من عددٍ من الفاعلين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، ومجموعات المناصرة، وهيئات المراقبة، والأهالي، والمنظمات المهنية، وغيرها. كما يجب أن يكون التمويل العام مركزاً بشكلٍ أكبر على النتائج والابتكار، على حدّ قول روتكوفسكي.

من المتوقّع أن تكون الإصلاحات في قطاع التعليم مكلفة وأن يزداد بشكل ملحوظ في العقود المقبلة عدد الطلاب الذين يتطلّعون إلى متابعة تعليمهم ما بعد مرحلة التعليم الإلزامي. في هذا السياق، على الدول أن تنقل أيضاً المهارات والكفاءات إلى فئة أكبر من السكان للمحافظة على المنافسة، حسب التقرير.

حتى اليوم، ركّزت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على بناء المدارس، وتوظيف الأساتذة، وتدريبهم، وزيادة عدد الفتيان والفتيات المنخرطين في مرحلة التعليم الابتدائي. كما تمّ بذل جهودٍ خاصة لدمج الفتيات، وأطفال الريف، وأطفال من فئات أثنية خاصة، والمعوقين، وفق ما ورد في التقرير.

لكن، لا تزال المنطقة متأخرة مقارنةً مع دول شرق آسيا وأميركا اللاتينية في مجال محو الأمية ومعدّل سن التمدرس في فئة السكان البالغين من العمر ١٥ سنة وما فوق. صحيح أن غالبية الفتيان والفتيات يُتابعون التعليم الابتدائي، لكنّ عدداً كبيراً منهم يتسرّب من المدرسة في الصفوف الخامس، والسادس، والسابع، لا سيّما الفتيات، سواءً بهدف العمل أو بفعل ضغوط المجتمعات، يقول روتكوفسكي.

تحتاج الحكومات إلى النظر في منافع كل استثمار في قطاع التعليم، بما في ذلك طريقة تدريب الأساتذة، سواءً كانت تعتمد على أساليب التعليم القديمة أو على تلك الجديدة والمطلوبة، التي تركز على البحث، حسبما أشار إليه روتكوفسكي.

## أين مستوى التعليم في المنطقة اليوم؟

في خلال العقود الأربعة الماضية، رصدت دول منطقة المينا ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي و ٢٠٪ من الإنفاق الحكومي على التعليم - أكثر من الدول النامية الأخرى التي تتمتع بمستويات مشابهة من حيث الدخل الفردي.

تشهد دول المينا حالياً معدّل تمدرس في المرحلة الابتدائية شبه شامل وارتفاعاً نسبته في المرحلة الثانوية ثلاثة أضعاف تقريباً ما بين العامين ١٩٧٠ و ٢٠٠٣ وخمسة أضعاف في ما يتعلّق بالتعليم الجامعي.

كما أنّ المساواة بين الجنسين في التعليم الأساسي شبه كاملة. صحيح أن المنطقة بدأت بمستوى منخفض نسبياً من حيث المساواة بين الجنسين، لكنّ مؤشرات التعليم الثانوي والتعليم العالي لا تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك السائدة في أميركا اللاتينية وشرق آسيا.

في خلال السنوات العشرين الماضية، انخفضت معدّلات الأمية بنسبة ٥٠٪ وتقلّص الفرق بين معدّلات تعليم الراشدين من النساء والرجال بشكلٍ سريع.

## التطورات الاقتصادية خلال الفصل الأول / الثاني من سنة ٢٠٠٨

### نظرة عامة

المختارة في قطاع الاتصالات. غير أن بعض التدابير الإصلاحية قد اتخذت بشأن إدارة الكهرباء والقطاع الاجتماعي والمالية العامة، وهي من النوع الذي لا يحتاج إلى موافقة المجلس النيابي.

لازدياد أسعار النفط آثار متباينة في الاقتصاد اللبناني. فالارتفاع العام في الأسعار العالمية، خصوصا في أسعار النفط، أمر يؤثر سلبيا في ثلاثة ميادين: رصيد حساب المعاملات الجارية في ميزان المدفوعات، ورصيد الميزان التجاري، وأسعار الاستهلاك. غير أن الارتفاع في إيرادات النفط على الصعيد الإقليمي له أيضا أثر إيجابي يتمثل في ارتفاع الرساميل الوافدة وازدياد الطلب على السلع والخدمات اللبنانية. وهذا أمر ينطبق، بنوع خاص، على قطاع البناء والقطاع العقاري، وقد سجل كل منهما نشاطا قويا خلال الفصل الأول من سنة ٢٠٠٨.

### ■ التطورات الاقتصادية الأخيرة تطورات القطاع الحقيقي

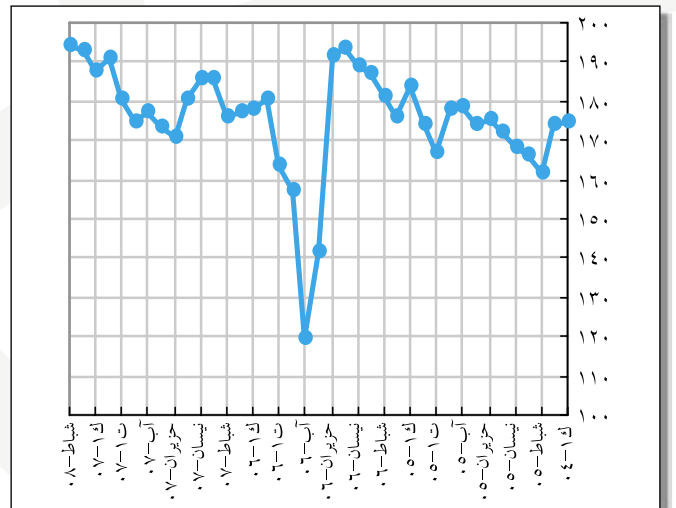
تبين عدة مؤشرات غير مباشرة أن انتعاش النشاط الاقتصادي كان أعلى من المتوقع خلال سنة ٢٠٠٧. فالمؤشر الاقتصادي العام لمصرف لبنان، وهو مقياس للنشاط الإجمالي، قد ارتفع بنسبة ٥,٨ بالمائة، مقابل هبوط بنسبة ١,٤ بالمائة في سنة ٢٠٠٦ (راجع الرسم البياني رقم ١)، كما أن مقاصة الشيكات (مقياس للتبادل والطلب المحلي) قد ارتفعت بنسبة ١٣,٨ بالمائة بالقيمة الحقيقية (مخفضة بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك). وارتفع الإنفاق العام الأولي بنسبة ١١ بالمائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بسنة ٢٠٠٦ (بنسبة ١٢,٩ بالمائة، باستثناء إعانات النفط المقدمة إلى مؤسسة كهرباء لبنان). غير أن قسما من هذه الزيادة يعود إلى الإنفاق على النهوض وإعادة الإعمار بعد الحرب وقد تم تمويلها بمنح خارجية. وانتعش أيضا الطلب الخارجي على السلع والخدمات في سنة ٢٠٠٧، إذ ازدادت الصادرات بنسبة ١٨ بالمائة بالقيمة الحقيقية واستفاد القطاع السياحي من ارتفاع بنسبة ١٤,٥ بالمائة في عدد القادمين عبر مطار بيروت. وبصورة عامة، من المرتقب أن يزداد النمو الاقتصادي المتوقع أصلا. بمعدل واحد بالمائة ليبلغ حوالي ٢ بالمائة في سنة ٢٠٠٧.

وفي ما خص الفصل الأول من سنة ٢٠٠٨، تشير الإحصاءات الأولية إلى تسارع النشاط الاقتصادي. فالمؤشر الاقتصادي العام

تظهر بعض المؤشرات انتعاشا في الاقتصاد اللبناني خلال سنة ٢٠٠٧، بالرغم من الأوضاع غير المستقرة من الناحيتين السياسية والأمنية. فالإحصاءات المتوفرة تشير إلى حدوث نمو اقتصادي حقيقي بمعدل ٢ بالمائة خلال السنة، بالإضافة إلى تحسن في مؤشرات المالية العامة. ومع أن الارتفاع في مدفوعات خدمة الدين والمبالغ المحولة إلى مؤسسة كهرباء لبنان قد شكل ضغطا على النفقات العامة، فإن النمو القوي في الإيرادات العامة قد فاق هذا الارتفاع. وبالتالي، سجل الرصيد الأولي (باستثناء الهبات) فائضا بنسبة ٢,٣ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل فائض بنسبة ١,٦ بالمائة في سنة ٢٠٠٦). ومن جهة أخرى، تم ضبط النمو في احتياجات تمويل الدين العام بفضل نتائج المالية العامة وقيام مصرف لبنان بتسديد ما يعادل مليار دولار من الدين العام باستخدام الفائض في حساب تقييم الذهب. أما التضخم فكان معتدلا على مستوى يقارب ٤ بالمائة، لكنه تسارع منذ الفصل الرابع من سنة ٢٠٠٧، نتيجة الارتفاع الأخير في أسعار السلع الأساسية، مما يؤدي بدوره إلى ضغط باتجاه تعديل الرواتب في القطاعين العام والخاص.

يتم تنفيذ البرنامج الإصلاحي المقدم في إطار مؤتمر باريس-٣ بشكل بطيء نتيجة المأزق السياسي الراهن. فالمجلس النيابي لم يجتمع بسبب للخلافات المستمرة بين الأكثرية الحاكمة والمعارضة. ولذلك لم يتم حتى الآن إقرار بعض التدابير الهامة المتخذة في ميدان المالية العامة، ومنها الزيادة في معدل ضريبة القيمة المضافة وبيع عدد من الرخص

### الرسم البياني رقم ١ - المؤشر الاقتصادي العام لمصرف لبنان



المصدر: مصرف لبنان

١ تمثل النفقات العامة الأولية تاريخيا ١٥ بالمائة من الاستيعاب المحلي. وفي سنة ٢٠٠٧، شملت النفقات العامة مبلغ ٥٩٤ مليون دولار أمريكي كنفقات على النهوض وإعادة الإعمار بعد حرب تموز ٢٠٠٦، وقد تم تمويلها بمنح خارجية.

(مخفضة بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك) خلال الفصل الأول من سنة ٢٠٠٨ مقارنة بالفترة ذاتها من سنة ٢٠٠٧. ومن جهة أخرى، ازدادت رخص البناء بنسبة ٣٥ بالمئة خلال الفترة ذاتها، مما يشير إلى نمو قوي في هذا القطاع خلال السنوات القادمة.

لمصرف لبنان قد ارتفع بنسبة ٩,٥ بالمئة خلال الشهرين الأولين من السنة مقارنة بالفترة ذاتها من سنة ٢٠٠٧. وفي فترة الشهرين الأولين من السنة، ارتفعت تسليمات الإسمنت بنسبة ١٠ بالمئة، كما ارتفعت مقاصة الشيكات بنسبة ٢٠ بالمئة بالقيمة الحقيقية

### الإطار رقم ١- لبنان: تأثير سعر الصرف وأسعار النفط العالمية في حساب المعاملات الجارية وفي التضخم

أدى ارتفاع أسعار النفط وهبوط قيمة الدولار إلى تدهور رصيد الميزان التجاري ونشوء ضغوط تضخمية. فقد أدى الاتجاه الصعودي في أسعار النفط إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد. كما وأن معظم المستوردات اللبنانية منشأها بلدان ترتفع قيمة عملاتها تجاه الدولار (سويسرا، منطقة اليورو، اليابان، الصين)، في حين أن معظم الصادرات مقصدها البلدان العربية التي، أسوة بلبنان، تربط عملاتها بالدولار الأميركي. وقد أدى الأثر المزدوج لهذين العاملين إلى اختلال متزايد في الميزان التجاري اللبناني. ففي خلال السنوات الأربع الأخيرة، بلغ مجموع الأثر الصافي لارتفاع الأسعار في عجز ميزان تجارة السلع حوالي ١,٩٢ مليار دولار، أي ما يساوي معدلا وسطيا يقارب ٦,١ بالمئة من عجز الميزان التجاري خلال تلك الفترة.

وتشكل السلع التي يستوردها لبنان أكثر من ثلث الاستيعاب الداخلي (حوالي ٣٣ بالمئة في سنة ٢٠٠٧). ولذلك فإن للتغيرات في أسعار السلع المستوردة، ومنها مستوردات النفط، أثرا كبيرا في التضخم. ويبرهن التحليل الأولي على ذلك استنادا إلى نمط الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك. ففي سنة ٢٠٠٧، تشير التقديرات أن ٧٠ بالمئة من التضخم الحاصل في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (الذي بلغ وسطيا ٤ بالمئة) مرتبط بارتفاع أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف. ولا بد من الإشارة إلى أن الأثر التضخمي لأسعار النفط قد تم ضبطه من جانب الحكومة التي فرضت سقفا على أسعار المبيع إلى المستهلك في سنة ٢٠٠٤، وهو سقف تمت المحافظة عليه بتخفيض رسم المواد الملتهية على منتجات النفط. وقد أزال ارتفاع الأسعار العالمية مفعول ضبط الضرائب غير المباشرة على منتجات النفط في سنة ٢٠٠٧، بحيث بدأت التقلبات في الأسعار العالمية تنعكس في الأسعار المحلية للمشتقات النفطية. وتبين عمليات المحاكاة للعام ٢٠٠٨ أن ارتفاع أسعار النفط بنسبة ٣٠ بالمئة فوق مستواها الوسطي لسنة ٢٠٠٧ (أي حتى مستويات تقارب ١٠٠ دولار بالبرميل الواحد، سيؤدي إلى ارتفاع في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بمقدار ١,٥ نقطة مئوية. وبشكل مماثل، فإن هبوطا إضافيا في قيمة الدولار بنسبة ١٠ بالمئة خلال سنة ٢٠٠٨ يحدث ارتفاعا إضافيا في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بمقدار ١,٣ نقطة مئوية.

العام ٢٠٠٧، وهو بذلك يعبر عن بطء النشاط الاقتصادي. غير أنه بدأ يتسارع منذ الفصل الأخير من السنة لأسباب منها ارتفاع أسعار النفط العالمية وهبوط قيمة الدولار الأميركي مقابل اليورو، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المستوردات (راجع الإطار رقم ١ للاطلاع على تحليل موجز). ومن جهة أخرى، يؤدي هذا النمط في التضخم إلى ضغوط باتجاه تعديل الأجور والرواتب في القطاعين العام والخاص.

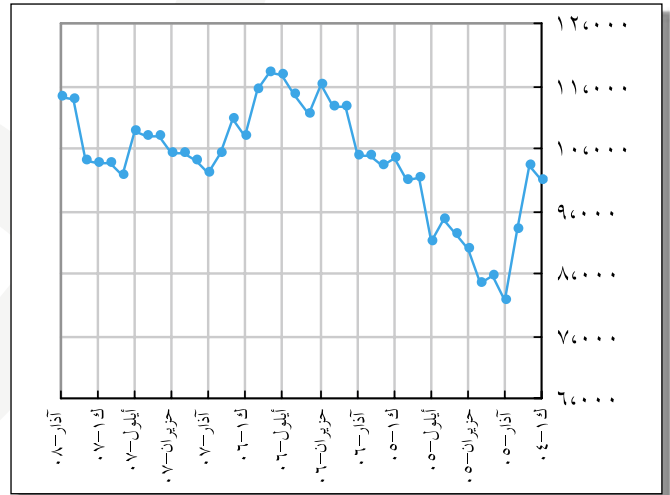
لقد سجل الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ارتفاعا بنسبة ٨,٩ بالمئة خلال الفصل الأول من سنة ٢٠٠٨، مقابل ازدياد بنسبة ٥,٢ بالمئة خلال الفترة ذاتها من سنة ٢٠٠٧، ويعود الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك إلى الإزدياد الكبير في أسعار المواد الغذائية.

### تطورات المالية العامة

طراً تحسن على مؤشرات المالية العامة. فقد تراجع العجز في المالية العامة حتى ٢,٨ مليار دولار أميركي (١١,٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي)، مقابل ٣,٣ مليار في سنة ٢٠٠٦ (١٤,٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي). أما الرصيد الأولي فقد سجل فائضا بمقدار ٤٧٩

بلغ التضخم مستويات معتدلة في سنة ٢٠٠٧، لكنه بدأ يسجل ارتفاعا هاما في سنة ٢٠٠٨، وقد بقي معدل التضخم (كما يقاس بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك) على مستوى يقارب ٤,٠ بالمئة في

### الرسم البياني رقم ٢- التضخم في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك



المصدر: مؤسسة الإستشارات والبحوث

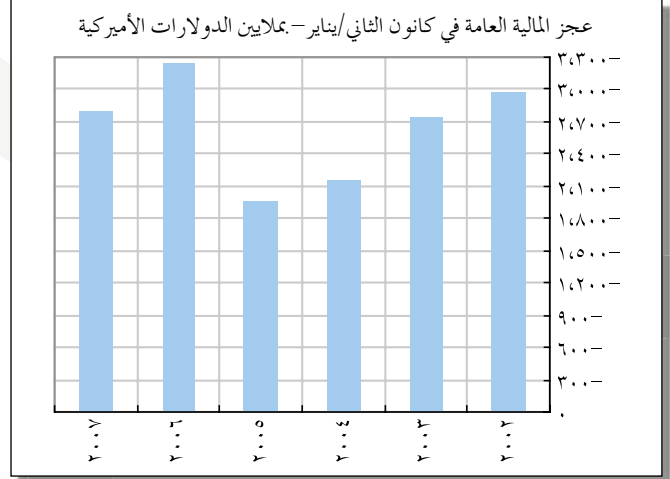
بنسبة ٥,٥ بالمئة في سنة ٢٠٠٧ فبلغ ٣٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (٨,٦ مليار دولار أميركي). ومن الأسباب الأساسية لهذا الارتفاع مدفوعات خدمة الدين (ازدادت بنسبة ٨,٤ بالمئة مقارنة بسنة ٢٠٠٦) والتحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان (ازدادت بنسبة ٨,٠ بالمئة مقارنة بسنة ٢٠٠٦). والواقع أن إزدياد مدفوعات خدمة الدين يعبر عن ارتفاع كتلة الدين العام (بنسبة ٤,١ بالمئة خلال الفترة الممتدة بين نهاية سنة ٢٠٠٦ ونهاية سنة ٢٠٠٧)، كما يعبر عن ارتفاع معدلات الفائدة الوسطية على أدوات الدين المحررة بالعملة الوطنية.

تشير الإحصاءات الخاصة بالفصل الأول من سنة ٢٠٠٨ إلى تحسن في أرصدة المالية العامة مقارنة بالفصل الأول من سنة ٢٠٠٧. ويتمثل هذا التحسن في ارتفاع الإيرادات بنسبة ٢٠ بالمئة نتيجة ارتفاع بنسبة ٢٠ بالمئة في إيرادات الضريبة على القيمة المضافة وبنسبة ١٨ بالمئة في الإيرادات غير الضريبية، ومنها خصوصا التحويلات من الفائض في إيرادات وزارة الاتصالات. وتعود نتائج الضريبة على القيمة المضافة جزئيا إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات. أما النفقات فقد ازدادت بنسبة ٥,٦ بالمئة فحسب، بالرغم من الارتفاع في التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان (بنسبة ٤٦ بالمئة) وفي مدفوعات خدمة الدين (بنسبة ٧,٩ بالمئة). والواقع أن ازدياد النفقات بقي على مستوى معتدل نتيجة هبوط بنسبة ٤,٦ بالمئة في النفقات الأولية غير المتصلة بخدمة الدين، باستثناء التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان. وقد تراجع إجمالي العجز في المالية العامة من ٦٥٩ مليون دولار أميركي في نهاية الفصل الأول من سنة ٢٠٠٧ حتى ٤٨٢ مليون في نهاية الفصل الأول من سنة ٢٠٠٨. أما الارتفاع في أسعار النفط والمواد الغذائية فقد أدى إلى مطالبة متزايدة باتخاذ تدابير لتحسين مستويات المعيشة.

لا يزال غط نمو الدين مصدرا للقلق. فقد بلغ الدين العام الإجمالي ٤٢,١ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٠٧، غير أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي هبطت من ١٧٧,٥ بالمئة في نهاية سنة ٢٠٠٦ حتى ١٧٤,٢ بالمئة في نهاية سنة ٢٠٠٧. وبالمقارنة مع سنة ٢٠٠٦، ارتفعت كتلة الدين العام بنسبة ٤,١ بالمئة، بالرغم من تسديد ملياري دولار (ما يعادل ٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي) من محفظة مصرف لبنان باستخدام الفائض في حساب تقييم الذهب. ونتيجة لذلك، تراجعت حصة حيازة المصرف المركزي من الدين العام من ١٩,٧ بالمئة في نهاية سنة ٢٠٠٦ حتى ١٨,٧ بالمئة في نهاية سنة ٢٠٠٧. وفي خلال الفترة الممتدة بين نهاية سنة ٢٠٠٦ ونهاية سنة ٢٠٠٧، بقي متوسط استحقاقات الدين المحلي ثابتا على مستوى ١,٦ سنة، كما أن معدل الفائدة الوسطي المثقل قد سجل ارتفاعا بسيطا من ٨,٥٩ بالمئة حتى ٨,٨٦ بالمئة. أما معدل الفائدة الوسطي

مليون دولار أميركي (٢,٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل عجز قدره ٢١٦ مليون في سنة ٢٠٠٦ (واحد بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي) (راجع الرسم البياني رقم ٣). ويعود هذا التحسن، بقدر كبير، إلى تزايد الإيرادات بنسبة ١٩,٦ بالمئة مقارنة بسنة ٢٠٠٦.

### الرسم البياني رقم ٣ - العجز التراكمي في المالية العامة



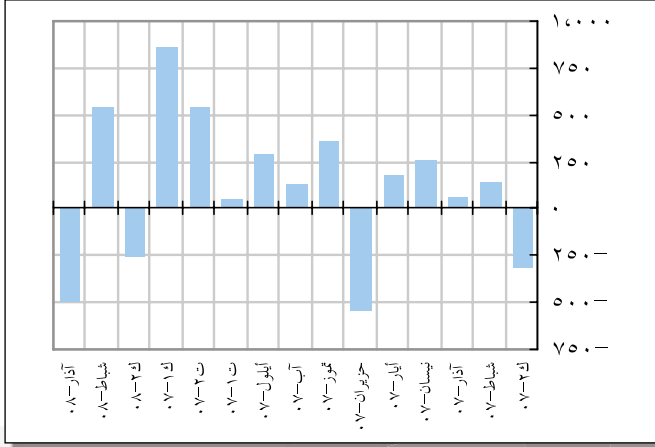
المصدر: وزارة المالية وحسابات خبراء البنك الدولي

بلغت الإيرادات المحلية ٢٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (٥,٨ مليار دولار أميركي)، وهذا يشمل بصورة خاصة ارتفاع إيرادات الضريبة على القيمة المضافة (بنسبة ٢١,٠ بالمئة مقارنة بسنة ٢٠٠٦) وارتفاع التحويلات من فائض وزارة الاتصالات (بنسبة ٢٨,٠ بالمئة مقارنة بسنة ٢٠٠٦). والجدير بالذكر أن الارتفاع الشديد في أسعار النفط العالمية لم يؤثر فقط في النفقات (مع ارتفاع التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان لتغطية خسائرها المتزايدة) بل أثر أيضا في الإيرادات، لأن السقف المفروض سنة ٢٠٠٤ على أسعار بيع النفط للمستهلكين يعني أن الحكومة ستخفض الضرائب على استهلاك النفط. وقد أدت هذه السياسة، في النهاية، إلى إلغاء تام لإيرادات الضرائب غير المباشرة في سنة ٢٠٠٧ عندما قفز سعر برميل النفط حتى ٨٠ دولارا أميركيا وأصبح ارتفاع أسعار النفط العالمية ينعكس في أسعار السوق المحلية<sup>٢</sup>. والواقع، بعد أخذ هذه العوامل في الحسبان، أن نتائج جباية الإيرادات في سنة ٢٠٠٧ تبدو أكثر إثارة للإهتمام.

من جهة أخرى، ارتفع مجموع النفقات (باستثناء نفقات النهوض والإعمار الممولة من مصادر خارجية)

<sup>٢</sup> هناك آليات دعم أخرى تم أيضا تعديلها في سنة ٢٠٠٧. مثال ذلك: (أ) تخفيض الدعم الممنوح لمزارعي الشمندر السكري، الذي سيلغى قريبا؛ (ب) شبه إلغاء للدعم الممنوح لمزارعي القمح وقد حل محله دعم لأصحاب الأفران؛ (ج) بقاء الدعم الممنوح للمازوت خلال فصل الشتاء على مستواه في سنة ٢٠٠٦؛ (د) زيادة طفيفة في الدعم الممنوح لمزارعي التبغ.

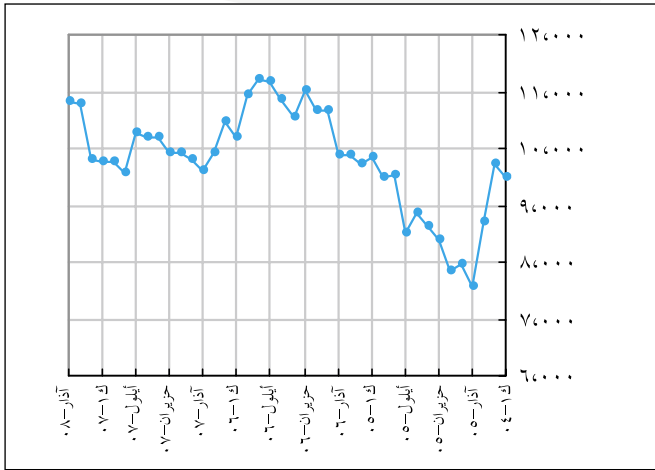
الرسم البياني رقم ٤ - التغييرات في الحسابات الخارجية  
(ملايين الدولارات)



المصدر: مصرف لبنان

ذاتها من العام ٢٠٠٦، نتيجة حرب تموز. وقد ارتفع العجز في رصيد تجارة السلع إلى ٩ مليارات دولار أميركي (٣٧ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي)، مقابل ٧,١ مليار في سنة ٢٠٠٦. ومن العوامل الإيجابية ارتفاع صادرات الخدمات في سنة ٢٠٠٧، كما يتبين من ازدياد عدد القادمين عبر مطار بيروت. وبشكل أوسع، ارتفعت الموجودات الخارجية الصافية بمقدار مليار دولار أميركي خلال سنة ٢٠٠٧ (هذا يشمل مدفوعات قيمتها مليار دولار وفق التزامات مؤتمر باريس-٣)، مقابل ارتفاع قدره ٢,٨ مليار في سنة ٢٠٠٦ (راجع الرسم البياني رقم ٤). وهذا يشير إلى ارتفاع كبير في صافي صادرات الخدمات وتحويلات العاملين في الخارج والتحويلات والرساميل الوافدة بمقدار بلغ ١١ مليار دولار أميركي في سنة ٢٠٠٧، مقابل ٩,٧ مليار في سنة ٢٠٠٦.

الرسم البياني رقم ٥ - الاحتياطي الإجمالي لدى مصرف لبنان  
(بمليارات الدولارات)



المصدر: مصرف لبنان

على الدين المحرر بعملات أجنبية فقد تراجع قليلا حتى ٧,١٢ بالمئة في سنة ٢٠٠٧. وهذا يعكس إقدام الإمارات العربية المتحدة على دفع قرض ميسر بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار أميركي ومعدل فائدة قدره ٢,٥ بالمئة، كما يعكس إعادة جدولة سندات يوروبوند إكتسبت بها ماليزيا للحصول على مدد استحقاق أطول ومعدلات فائدة أدنى (من مستوى وسطي قدره ٥,٨٥ بالمئة حتى ٣,٧٥ بالمئة). أما دفع التزامات مؤتمر باريس-٣ فقد كان أبطأ من المتوقع. ونجد، حتى نهاية كانون الأول ٢٠٠٧، أن نسبة تخصيص الأموال المنتزم بها (٧,٦ مليار دولار أميركي) كانت حوالي ٥٠ بالمئة، أي ٣,٥ مليار دولار أميركي. وفي مطلع شهر شباط/فبراير ٢٠٠٨، خفضت مؤسسة ستاندارد أند بورز Standard and Poor's التصنيف السيادي لديون لبنان الطويلة الأجل من مستوى B- إلى مستوى CCC+, نظرا للتزايد عدم الاستقرار السياسي. وتلا ذلك في منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٨ قيام المملكة العربية السعودية بإيداع مليار دولار أميركي في مصرف لبنان كخطوة لتدعيم الثقة. وقد تزامن هذا الإيداع مع تجديد مبلغ كبير من سندات اليوروبوند (٨٧٥ مليون دولار أميركي) في مطلع آذار/مارس ٢٠٠٨. ومن الممكن أن هذا الإيداع قد أسهم في الحصول على شروط مواتية نسبيا لعملية التجديد (زيادة بسيطة في معدل الفائدة حتى ٩,١٨ بالمئة وفترة استحقاق لمدة خمس سنوات).

وفي خلال الفصل الأول من سنة ٢٠٠٨، ارتفع الدين العام الإجمالي بمقدار مليار دولار أميركي فبلغ مجموعه ٤٣,١ مليار في نهاية الفصل. وتراجعت حصة الدين المحرر بعملات أجنبية حتى ٥٠ بالمئة من مجموع الدين، مقارنة بنسبة ٥٠,٥ بالمئة في نهاية كانون الأول ٢٠٠٧. وقد واصلت معدلات الفائدة المرجحة الوسطية ارتفاعها فبلغت ٩,٠٤ بالمئة على الدين المحرر بالعملة اللبنانية (مقابل ٨,٨٦ بالمئة في نهاية سنة ٢٠٠٧) و٧,١٨ بالمئة (مقابل ٧,١٢ بالمئة).

الحسابات الخارجية

تعبّر المعاملات الخارجية عن تحسن النشاط الاقتصادي وعن الأثر الإيجابي للرساميل الوافدة من مصادر إقليمية ودولية. فقد ارتفعت السلع المستوردة بنسبة ٢٦ بالمئة في سنة ٢٠٠٧، نتيجة ارتفاع مزدوج بنسبة ٨,٠ بالمئة في النصف الأول من السنة و٤٦ بالمئة في النصف الثاني. وبشكل مماثل، ارتفعت السلع المصدرة خلال السنة بنسبة ٢٣ بالمئة، نتيجة ارتفاع مزدوج بنسبة ٠,٨ بالمئة في النصف الأول من السنة و٥٣ بالمئة في النصف الثاني. هذا وتعزى نتائج التجارة الخارجية في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٧ إلى المقارنة مع المستويات المتدنية للتبادل الخارجي للبنان خلال الفترة

٢ تتألف المبالغ المخصصة مالي: ١,٣ مليار دولار لدعم الموازنة العامة؛ مليار دولار كقروض للمشاريع؛ ٩٠٠ مليون دولار لدعم القطاع الخاص؛ ٣٠٠ مليون دولار كمساعدات فنية عينية.

في سنة ٢٠٠٧؛ (ب) وجود برامج إعادة تمويل لمساعدة عملاء المصارف الذين تضرروا من حرب الصيف في سنة ٢٠٠٦.

وفي خلال الفصل الأول من سنة ٢٠٠٨، تسارع نمو العرض النقدي وارتفعت M٣ بنسبة ٢,٨ بالمئة (١,٨ مليار دولار أميركي) مقارنة بنهاية سنة ٢٠٠٧، وبنسبة ١٣,٥ بالمئة مقارنة بنهاية آذار ٢٠٠٨. وفي الفصل ذاته، واصل الإقراض للقطاع الخاص ارتفاعه على نمط قوي، وذلك بنسبة ٥,٩ بالمئة (ما يعادل مليار دولار أميركي) مقارنة بنهاية سنة ٢٠٠٧.

هناك اتجاه نحو تراجع معدلات الفائدة على الودائع المحررة بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية. فقد تراجع معدل الفائدة على الودائع بالدولار الأميركي بمقدار ٧ نقاط أساس بين نهاية سنة ٢٠٠٦ ونهاية سنة ٢٠٠٧، كما تراجع على الودائع المحررة بالعملة الوطنية بمقدار ٩ نقاط أساس. وهذا يعبر عن وجود موارد متاحة بقدر كبير نسبياً، كما يعبر عن ازدياد تمويل المصرف المركزي للحكومة. وبلغ التمويل الذي منحه مصرف لبنان للحكومة ١,٥ مليار دولار أميركي في سنة ٢٠٠٧، أي ما يساوي ٥٤ بالمئة من مجموع العجز. وقد أسهمت هذه السياسة في إبقاء معدلات الفائدة على اقتراض الحكومة بالليرة على مستوى منخفض نسبياً. أما معدل الدولار في الودائع المصرفية فقد ارتفع من ٧٦,٢ بالمئة في نهاية سنة ٢٠٠٦ حتى ٧٧,٣ بالمئة في نهاية سنة ٢٠٠٧.

وتشير الإحصاءات الخاصة بالفصل الأول من سنة ٢٠٠٨ إلى هبوط إضافي بمقدار ٨٥ نقطة أساس في معدل الفائدة الوسطي على الودائع المحررة بالدولار الأميركي مقارنة بنهاية كانون الأول ٢٠٠٧، وبمقدار ١٨ نقطة أساس في معدل الفائدة الوسطي على الودائع المحررة بالليرة اللبنانية. وفي نهاية آذار/مارس ٢٠٠٨، سجل معدل دولار الودائع تراجعاً طفيفاً فبلغ ٧٦,٧ بالمئة.

٥ أصدر مصرف لبنان، بعد حرب تموز ٢٠٠٦، عدة تعاميم (خصوصاً التعاميم رقم ١٢١ ورقم ١٢٧ ورقم ١٣٥ ورقم ١٣٧) تعدل القوانين والنظم الخاصة بالعمل المصرفي والإقراض، بغية إعادة تمويل مؤسسات الأعمال التي تضررت بصورة مباشرة أو غير مباشرة من حرب تموز ٢٠٠٦.

٦ لو كانت المصارف التجارية مصدر هذا التمويل لأدى ذلك إلى ازدياد الضغط على مواردها بالليرة اللبنانية، مما يدفعها إلى رفع معدلات الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية. وبالتالي، كان هذا سيؤدي إلى طلبها مردوداً أعلى على سندات الخزينة اللبنانية المحررة بالعملة الوطنية (نظراً للمخاطر التي ينطوي عليها ازدياد التوترات الأساسية والأمنية)، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة تكاليف خدمة الدين العام.

وفي خلال الفصل الأول من سنة ٢٠٠٨، واصل العجز في تجارة السلع ارتفاعه فبلغ ٢,٦ مليار دولار أميركي في نهاية الفصل، مقابل ٢,١ مليار في نهاية الفترة ذاتها من سنة ٢٠٠٧. والواقع أن ازدياد العجز يعود بكامله إلى الأثر الصافي لارتفاع الأسعار العالمية للصادرات والواردات. أما الموجودات الخارجية الصافية فقد تراجعت بمقدار ٢١٤ مليون دولار أميركي، مقابل تراجع قدره ١٠٠ مليون في الفصل الأول من سنة ٢٠٠٧. وبلغ مجموع صادرات الخدمات الصافية وتحويلات العاملين في الخارج والتحويلات والرساميل الوافدة ٢,٤ مليار دولار أميركي في الفصل الأول من سنة ٢٠٠٨، مقابل مليار دولار في الفترة ذاتها من السنة السابقة.

سجل احتياطي المصرف المركزي تراجعاً، إذ هبط الاحتياطي الإجمالي من العملات الأجنبية من ١٠,٢ مليار دولار أميركي في كانون الأول ٢٠٠٦ حتى ٩,٨ مليار في كانون الأول ٢٠٠٧ (٤٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي). وتشير إحصاءات الفصل الأول من سنة ٢٠٠٨ إلى أن الاحتياطي الإجمالي ارتفع حتى ١٠,٨ مليار دولار أميركي. وفي منتصف شهر شباط تلقى مصرف لبنان من المملكة العربية السعودية وديعة بقيمة مليار دولار. وكان لهذه الوديعة أثر في دعم الثقة بالوضع النقدي.

## تطورات القطاع المالي

برهن القطاع المالي عن متانته ومرونته حيال استمرار الغموض الذي يكتنف الوضع السياسي. فقد ارتفع النقد بالمعنى الواسع (M٣) بنسبة ١٢,٤ بالمئة خلال الفترة الممتدة بين كانون الأول ٢٠٠٦ وكانون الأول ٢٠٠٧ (بمقدار ٦,٦ مليار دولار أميركي أو ما يعادل ٢٧,٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي). وهذا يعود إلى نمو أسرع مما كان في سنة ٢٠٠٦ حين ارتفعت M٣ بنسبة ٧,٨ بالمئة. وكان أهم عناصر العرض النقدي وودائع المقيمين، إذ ازدادت الودائع المحررة بعملات أجنبية بنسبة ١٥,١ بالمئة، في حين ازدادت الودائع المحررة بالعملة الوطنية بنسبة ٥,٨ بالمئة. ومن جهة أخرى، ارتفعت القروض الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة ١٦ بالمئة (بمقدار ٢,٤ مليار دولار أميركي، أي ما يعادل ١٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي)، وهذا أعلى ارتفاع يسجل منذ سنة ١٩٩٨. والواقع أن نمو الإقراض للقطاع الخاص يعبر عن العاملين التاليين: (أ) زيادة كبيرة في موارد المصارف، في حين تباطأت القروض الجديدة الممنوحة للحكومة (مستقرة على مستوى ٨٥٥ مليون دولار أميركي ونسبة ٣,٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي

٤ تساوي M3 النقد المتداول بالليرة اللبنانية زائد الودائع بالليرة اللبنانية زائد الودائع بالعملات الأجنبية.

## مقابلة: جوليا بكنال، المسؤولة الرئيسية عن الموارد الطبيعية في مينا

س: في حال النفاق في ندرة المياه، كما تتوقع غالبية المؤشرات، هل سيكون الوضع الأكبر؟

إن وقع قلة المياه الأكبر هو على إنتاج المواد الغذائية. في الواقع، يتم استعمال ٨٥٪ من المياه في منطقة المينا للرّي، وهو المجال الأساسي الذي يؤمن حاجات المدن الغذائية المتزايدة. ويمكن اعتماد مزيد من أنظمة الري الفعالة، لكن لا مجال في الحدّ من نسب المياه المستخدمة لأهداف الزراعة. فهذا صعبٌ جدًّا، من الناحية المؤسّساتية والسياسية.

مع انخفاض مستوى المياه الجوفية المتوفّر للزراعة، ستعتمد المنطقة بشكل أكبر على تجارة المنتجات الغذائية. صحيحٌ أن هذا السيناريو مقبولٌ - لكن علينا ألا ننسى أنّ ازدياد الاعتماد على التجارة له مخاطر اقتصادية. كما أنّه يجب عدم الاستخفاف بعامل عدم الاستقرار في منطقة مثل الشرق الأوسط. في الواقع، تستورد المنطقة حوالي ٥٠٪ من حبوبها وقد شهدنا ارتفاعًا مفاجئًا في أسعار الحبوب، كما أحدث وقعًا كبيرًا على المستهلكين في المنطقة. من الواضح أن عدم استقرار أسعار المواد الغذائية له تأثيرات على المنطقة وقد يؤدي حتى إلى تداعيات سياسية.

س: كيف يساعد البنك الدولي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مواجهة التحدي؟

للبنك الدولي مشاريع مبتكرة عديدة لمساعدة الدول على رفع تحديات موارد المياه. يجب التركيز الآن بشكل أساسي على تشجيع الدول على تخفيض استهلاكها إلى مستوى نسبة تساقط الأمطار، أي نسب تساقط الأمطار المستقبلية، لا الحالية فحسب. كما يطور البنك الدولي أنظمة لمساعدة الدول في مجال «مُحاسبة المياه»، وهذا على غرار المحاسبة المالية العامة حيث تنظر الدول للتأكد من توفّر الموارد. لهذه الغاية، يقترح البنك تطوير استعمال تقنية الاستشعار عن بُعد لوضع خريطة لاستعمال المياه في الأحواض في مختلف الفترات الزمنية. من خلال الربط بين هذه البيانات والنماذج المادية، يمكن للناس توقع ردّات الفعل في المستقبل على الصدمات المناخية. كما يمكنهم توقع نسبة انسياب المياه على السطح وتحديد المردود الآمن من المياه الجوفية. بالفعل، يُعتبر توفير المعلومات اللازمة الخيار الأوضح في متناولنا. من هنا أهمية تعزيز عمل الاستشعار عن بعد. فيمكن للجميع رصد النتائج. إنّها عملية متوفرة مجّانًا على الشبكة ويمكن أن تشكل طريقة فاعلة جدًا لإثبات هذا الواقع.

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنطقة الأكثر حرمانًا من المياه في العالم. وقد انخفضت في السنوات الأخير كمية المياه المتوفرة للشخص الواحد بشكل ملحوظ. إلى ذلك، ونتيجةً لمعدل نمو السكان المرتفع، من المتوقع أن تنخفض وفة المياه للفرد الواحد بنسبة ٥٠٪ مع حلول العام ٢٠٥٠. تعتمد هذه التقديرات على النسب الحالية والمستقرة لهطول الأمطار. تُشير التوقعات الإجمالية للتغيّر المناخي إلى انخفاض في معدل تساقط الأمطار بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ و ٤٠٪. بينما ارتفاع درجات الحرارة يُنبئ بزيادة نسب التبخر. وعلى أساس المؤشرات المتوفرة، سيضطر عدد متزايد من الناس في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى العيش بكمية أقل بكثير من المياه.

س: هلّا أعطيتنا فكرة عن الوضع الحالي للمياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟ هل من خطر أن تفتقر المنطقة إلى مياه الشرب؟

غالبًا ما يبدو أن مياه الشرب تشكل تحديًا أساسيًا. لكن، في الواقع، سيكون باستطاعة كل منطقة تقريبًا أن تعثر على سبيل للحصول على مياه الشرب. قد يكون الخيار مكلفًا، لكنّ تحلية مياه البحار تُعتبر خيارًا قائمًا في غالبية المناطق. في بعض الأماكن، على غرار اليمن، والأردن، والضفة الغربية وغزة، ستكون مياه الشرب مصدر تحدّ، لكن من المتوقع أن يعثر الناس على مياه للشرب.

في الوقت الحالي، يستهلك نصف دول المنطقة كمية إجمالية من المياه تفوق نسبة مياه الأمطار. يعود ذلك جزئيًا إلى أنّهم يزيدون إمداداتهم بفضل عمليات التحلية، لكن بشكل أساسي، لأنّهم يستهلكون المياه الجوفية. إنّها ممارسة مقبولة في عام من الجفاف بشكل خاص، لكنّه من غير المقبول وغير المستدام استعمال المياه الجوفية كمصدر مستمر. نتيجةً للاستعمال المفرط هذا، انخفض مستوى المياه الجوفية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. في حال استمرار هذا النمط، لن يتمّ استنفاد المياه الجوفية بالكامل، لكن ستصبح كلفة استخراج المياه أعلى، مع تدني نوعيتها. في ظلّ هذه الظروف، سيتكيّف الناس بكلّ بساطة حتى يتخلّوا عن المصدر.



المؤهلين تقنياً الذين يعملون في قطاع المياه في المنطقة بناء قدراتهم، لا سيّما في مجالات عدة، مثل التغييرات الإدارية والإصلاحات، وإدارة الاقتصاد السياسي، وفهم العواقب القانونية للعمل ما بين القطاعات.

لمعالجة هذه القضايا، قام البنك الدولي بتأمين التمويل اللازم لإنشاء أكاديمية المياه العربية، التي سيتم إطلاقها قريباً. وستضم هذه الأكاديمية قادة من قطاع المياه ومن خارج القطاع أيضاً، من المنطقة العربية، للاطلاع على الممارسات الدولية الجيدة. كما وستشكل هذه الأكاديمية منتدى لمناقشة سبل إحداث التغيير كل انطلاقاً من ظروفه الخاصة. في الواقع، إنه برنامج تدريبي للموظفين في وسط مسيرتهم المهنية، يتمتع بقدرات كبيرة لإحداث تغيير في المنطقة.

س: تبدو مسألة المياه بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية مخيفة جداً. أمن رسائل إيجابية يمكنك مشارتها؟

يتكيف الناس مع ندرة المياه. وسيجد السكان في منطقة المينا سبيلاً للعيش مع نسبة مياه أقل. يبقى معرفة إذا ما سيتم التكيف بشكل مخطط له، من دون إلحاق الضرر بالفقراء، أو بطريقة عشوائية تولد أزمة جديدة. إنهما الخياران المتاحان حالياً، بكل صراحة. ونأمل أن يتخذ سكان هذه المنطقة الإجراءات الفاعلة، وثمة أنشطة عدة يمكن للدول القيام بها.

كما أن الشرط السياسي الضروري لهذه الغاية قد ازداد أهمية. في الواقع، تحتاج الدول إلى إدارة المياه بشكل أكثر استدامة وتقييم مردود استثماراتها. التحديات فعلية وواضحة. لذا، من الضروري إدراج هذه المسألة على جدول أعمال التنمية.

كما كان دور البنك أساسياً في عقد اجتماعات مجلس المياه العربي وتسييرها. ومن بين أعضاء المجلس، وزراء المياه في المنطقة. ويشكل المنتدى فرصة لتبادل التجارب، والمعرفة، والبيانات، وتنسيق الأنشطة على صعيد المنطقة. نأمل أن يتم، عمّا قريب، تطوير مجموعة بيانات مشتركة للعالم العربي وبداية رصد كمية المياه المستهلكة وتلك المتوفرة.

س: ماذا عن المياه والصرف الصحي؟ أمن إجراءات يجب اتخاذها في هذا المجال التي من شأنها الحد من قلة المياه؟

يُعتبر ذلك رهناً بوضع البلد. في الدول الفقيرة، على غرار اليمن، يجب توسيع نطاق الخدمات لتشمل أكبر عدد ممكن من المواطنين والحرص على أن يكون للمنشآت التي تؤمن خدمات التمويل المستدام من أجل الحفاظ على البنية التحتية وعلى مستويات ملائمة من الخدمات. أما في الدول التي تعد في حالة ما بعد النزاع، يقضي التحدي باستئناف تقديم الخدمات الأساسية بشكل مستدام وبأسرع وقت ممكن. أما في الدول المتوسطة الدخل فالتحديات خاصة ومتعددة. على سبيل المثال، في السبعينات، أجرت دول عدة استثمارات أساسية في البنية التحتية في مجال الصرف الصحي وأصبح بالإمكان اليوم استبدال هذه الاستثمارات. نظراً إلى قلة المياه، تتطلع الدول إلى خيارات أخرى مكلفة مثل إعادة استعمال المياه المبتذلة وتحلية المياه، مما يؤثر على الأسعار بالنسبة إلى المستهلكين وعلى البنية التحتية لعدد من المنشآت. يُعتبر الكثير من المنشآت غير قابل للاستدامة من الناحية المالية. لهذا السبب، يُصمّم البنك الدولي بعض التماذج الجديدة والمثيرة للاهتمام لتحسين المسألة عن نوعية الخدمات وتحسين استدامة البنية التحتية المالية.

س: أي نوع من التأثيرات كان لتقرير المياه الرائد على منطقتنا؟

كان للتقرير وقع ملحوظ ومفاجئ. فعزز، بالفعل، التعاون ما بين المناطق. من بين الرسائل الأساسية التي أطلقها التقرير، تأثير عوامل عدة لا علاقة لها بالمياه على قطاع المياه. فالمسائل مثل التجارة، والمالية، وضم الأراضي، تحتاج إلى حوار بين وزارتي المال والزراعة، مثلاً. وثمة استنتاج آخر، فلا بد من تدريب الكوادر

## اعتداءات العام ٢٠٠٦ تؤذي البيئة الهشة أصلاً في لبنان



تلوث الشاطئ

### الهدف والنطاق

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى إعطاء صورة شاملة عن تدهور البيئة وتحديد الموارد الطبيعية التي تأثرت بشكل أكبر جراء النزاع. صحيح أنّ الدراسة لم تنظر في الحاجات المستقبلية لحماية البيئة، إنّما حدّدت المجالات الرئيسية التي تأثرت بالأضرار التي لحقت بالبيئة. نأمل أن تساعد هذه النتائج الحكومة اللبنانية على التوعية إزاء الحاجات والمجالات ذات الأولوية لتمويل حماية البيئة.

وقد كانت المقاربة مختلفة عن تلك المعتمدة في الدراسات السابقة للبنك الدولي، فقد ركّزت غالبيتها على تقدير التكاليف السنوية لتدهور البيئة.

### المنهجية

اعتمد اختيار منهجيات التقييم بشكل كبير على وفرة البيانات المتعلقة بكل وقع.

فقد آلت الدراسة إلى تقييم الخسائر الحالية والمستقبلية جراء اعتداءات العام ٢٠٠٦، كما أظهرت أيضاً التأثيرات خلال سنة واحدة، مثل النقص في المياه، والتداعيات الأخرى على مدى سنوات عدة - التسرب النفطي وحرائق الغابات.

في دراسات تقييمية عدّة على المستوى الوطني، تفرض ندرة البيانات قيوداً على تقدير الأضرار البيئية، فيتمّ اللجوء إلى الافتراضات والتبسيطات، مما يعطي تقديرات لهوامش، لا نتائج محدّدة. في هذا التقرير، تُعتبر القيود التي تفرضها ندرة

نشر البنك الدولي مؤخرًا تقييمًا اقتصاديًا عن تدهور البيئة في لبنان بسبب اعتداءات تموز/ يوليو - آب/ أغسطس ٢٠٠٦ - وهو تقرير رحبت به وزارة البيئة وأصدقاء البيئة بشكل عام. في الواقع، كما وصفته وزارة البيئة، إنّها المرة الأولى التي يتم فيها إجراء دراسة في لبنان لتقييم الأضرار البيئية العامة ما بعد النزاع في الدولارات والسنتات.

توقّعت الدراسة أن تبلغ الكلفة الإجمالية لتدهور البيئة ٧٢٩ مليون د.أ. أي حوالي ٣,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في العام ٢٠٠٦. كما أظهرت أن الأضرار الناجمة عن الاعتداءات التي دامت ٣٤ يوماً كان وقعها أكبر على البيئة من التدهور الذي شهدته البيئة في لبنان على مدى سنة سلام واحدة. إلى ذلك، كانت دراسة للبنك الدولي قد قدّرت الضرر البيئي في العام ٢٠٠٠ بقيمة ٥٦٥ مليون د.أ. أو ٣,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي.

تكمّن القيمة الفعلية للدراسة، كما أشارت الوزارة، في توثيق التأثيرات العميقة والكبيرة للاعتداءات على البيئة في لبنان، بشكل خاص، وفي العالم، بشكل عام. وتشكّل هذه الدراسة، في الواقع، قرائن مُفيدة للتأثيرات الكارثية والحتمية للاعتداءات على البيئة. كما أصبحت مرجعاً دولياً، إذ ذكرها الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، في تقرير عرضه على الجمعية العامة في اجتماعها الثاني والسّتين. كما تشكّل الدراسة معياراً مفيداً لتحديد أولويات أنشطة إعادة تأهيل والحماية، بالإضافة إلى التوعية بشأن تأثيرات الحرب.

بحسب التقرير، كان للنزاع وقع مدمر على بيئة البلاد المتدهورة أصلاً. فولّد الدمار الشامل للبنية التحتية كميات هائلة من الردم والأنقاض. كما أدّى قصف محطة توليد الطاقة في الجيّه، في ١٣ و ١٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، إلى تسرب بين ١٢ و ١٥ ألف طن من الفيوّل إلى البحر المتوسط. إلى ذلك، أدّت الحرائق المنتشرة واحتراق الفيوّل إلى تدهور نوعية الهواء، لا سيّما في ضاحية بيروت الجنوبية. وأثّرت هذه الأضرار بشكل ملحوظ على الاقتصاد الوطني، والبيئة، والصحة العامة.

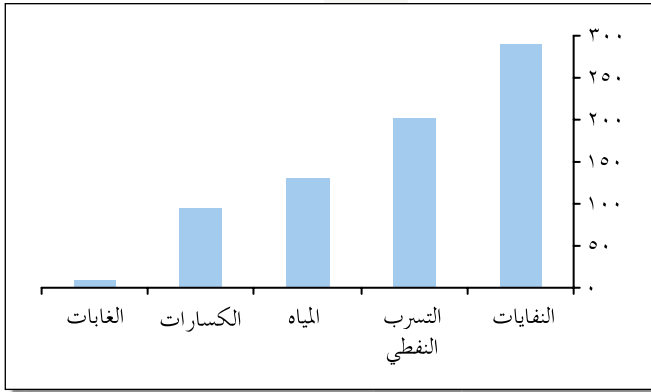
وقد تمّ إجراء عدّة تقييمات للأضرار غداة النزاع. لكن، لم يركّز أيّ منها على وقع الاعتداءات على البيئة.

متوسط الأضرار البيئية الناتجة عن يوم واحد من الاعتداءات يبلغ حوالي ٢١,٥ مليون د.أ.، بالمقارنة مع ١,٧ مليون في اليوم الواحد في زمن السلم<sup>٩</sup>.

### الجدول ١: الكلفة الإجمالية لتدهور البيئة بسبب اعتداءات تموز/ يوليو ٢٠٠٦ في لبنان

التأثيرات	مليون د.أ. حد أدنى	مليون د.أ. حد أقصى	مليون د.أ. متوسط	نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي <sup>١٠</sup>
النفائيات	٢٠٦,٨	٣٧٣,٥	٢٩٠,٢	١,٤
التسرب النفطي	١٦٦,٣	٢٣٩,٩	٢٠٣,١	١,٠
المياه	١٣١,٤	١٣١,٤	١٣١,٤	٠,٦
الكسارات	١٥,٤	١٧٥,٥	٩٥,٥	٠,٥
الغابات	٧,٠	١٠,٨	٨,٩	٠,٠
الهواء	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الكلفة البيئية الإجمالية	٥٢٦,٩	٩٣١,١	٧٢٩,٠	٣,٦

### الرسم ١: الأضرار البيئية حسب الفئات



يعكس الرسم ١ المكونات الأساسية لكلفة الأضرار المقدّرة. مرةً جديدةً، وبسبب عدم وفرة البيانات، تُعطي التكاليف المقدّرة فكرةً عن القيمة الفعلية للأضرار. بالرغم من هذه القيود، يُشير التقرير إلى أن أكبر وقع مقدّر للاعتداءات يقع على قطاع النفائيات، بشكل خاص بسبب التكاليف المرتفعة للتخلص من الردم والأنقاض وبسبب الضحايا والخسائر في الإنتاج الزراعي الناتجة عن الذخائر غير المنفجرة في جنوب لبنان. ويأتي التسرب النفطي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، وذلك بسبب التكاليف العالية لتنظيف

<sup>٩</sup> تم تكيفها من العام ٢٠٠٠ إلى العام ٢٠٠٦ من خلال استعمال معامل انكماش إجمالي الناتج المحلي  
<sup>١٠</sup> على أساس إجمالي الناتج المحلي المقدّر للعام ٢٠٠٦ بقيمة ٢٠,٥ مليار د.أ. (وحدة المعلومات الاقتصادية، ٢٠٠٦)

البيانات أكثر صرامةً مما هي عليه في دراساتٍ أخرى، وذلك لسببين: (١) الفترة الزمنية - أقل من سنة واحدة بعد وقوع الاعتداءات - فمن الصعب العثور على البيانات الدقيقة في المصادر الثانوية. (٢) لا أحداث مشابهة لهذا الحدث - من حيث الاعتداءات التي تولّد تسرباً نفطياً، باستثناء تلك المرتبطة بحرب الخليج في العام ١٩٩١، وبالتالي لا خبرة ماضية من دراساتٍ مشابهة.

كما يجب تحليل التأثيرات الأساسية غير المشمولة في هذا التقرير بشكل أكبر في المستقبل:

- تأثيرات التسرب النفطي على الصحة (على غرار الأمراض الجلدية أو أمراض الجهاز الهضمي، بسبب تناول السمك الملوّث)؛
- تأثيرات التسرب النفطي على خدمات النظم الايكولوجية (على غرار مساكن التوالد والتكاثر والتلوّث المحتمل للمياه الجوفية) والتنوع البيولوجي البحري؛
- تأثيرات تدهور نوعية المياه والأضرار التي لحقت بالبنى التحتية للصرف الصحي وتأثيرها على الصحة العامة؛
- تأثيرات التعرّض على الأمد القصير لتلوّث الهواء على الصحة؛
- تأثيرات الذخائر غير المنفجرة في الغابات على حياة الناس.

مثالياً، إن تقدير الخسائر الصافية يعكس عادة قيمة الأضرار البيئية بشكل ملائم. لكن، نظراً إلى القيود المفروضة على البيانات، لم يتم تقييم الخسائر الصافية لغالبية الفئات التي تأثرت خلال العدوان<sup>٧</sup>. لذلك، سمحت المعلومات المتوفرة بتقدير الخسائر غير الإجمالية لهذه التأثيرات.

## النتائج

يتم تقدير الكلفة الإجمالية لتدهور البيئي في لبنان بسبب اعتداءات العام ٢٠٠٦ ما بين ٥٢٧ و ٩٣١ مليون د.أ.، أي حوالي ٣,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في العام ٢٠٠٦ (الجدول ١). وقدّرت دراسة سابقة (صّراف، الخ... ٢٠٠٤) التكاليف السنوية لتدهور البيئة في العام ٢٠٠٠ بحوالي ٥٦٥ مليون د.أ. أي ٣,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي<sup>٨</sup>. كما تجدر الإشارة إلى أن

<sup>٧</sup> باستثناء التأثيرات على المطاعم.

<sup>٨</sup> قدّرت الدراسة كلفة تدهور البيئة بسبب تلوّث الهواء بـ ١,١٪ من إجمالي الناتج المحلي، بسبب تدهور المياه بنسبة ١٪، بسبب تدهور نوعية الأرض والحياة الحيوانية بنسبة ٠,٦٪، بسبب تدهور المناطق الساحلية بنسبة ٠,٧٪، وبسبب تدهور إدارة النفائيات بنسبة ٠,١٪.

و(٣) تأمين الحوافز إلى البلديات لمعالجة نفاياتها (الحوافز المالية، على غرار تمويل الكربون الذي من شأنه الحد من العبء المالي المفروض على قطاع النفايات).

لقد تمّ بذل جهودٍ كبيرةٍ لتنظيف التسرب النفطي، لكن، نظرًا إلى كلفة الأضرار (حوالي ٢٤٪ من كلفة الأضرار الإجمالية)، فهناك حاجة لتكثيف جهود جمع الأموال لمتابعة عملية التنظيف، كما أن لا بدّ من حل مسألة النفايات الصلبة التي تُعتبر مهمةً أيضًا.

في هذا السياق، تمّت إعادة تأهيل الخزانات وشبكة المياه في جنوب لبنان إلى حدّ بعيد؛ ولا بدّ من متابعة هذه الجهود من أجل تأمين المياه إلى المجتمعات كافة التي تُعاني نقصًا في المياه.

كما من شأن عملية إعادة الاعمار فرض المزيد من الضغوط على عمل الكسارات. في الواقع، يحتاج لبنان إلى حلّ هذه المسألة القائمة منذ زمن من خلال إنفاذ المراسيم<sup>١٣</sup> التي تمّ إصدارها مؤخرًا بشأن إنشاء الكسارات وتشغيلها. ولا بدّ من تعزيز إعادة تأهيل الكسارات عند الانتهاء من عمليات الحفر لتفادي الأضرار الجسيمة التي قد تلحق بالبيئة وبالمناظر البيئية الجميلة، كما كانت الحال في السابق.

نظرًا إلى ما ورد أعلاه، من المهمّ أن تأخذ الاستثمارات في مجال إعادة إعمار لبنان نتائج هذه الدراسة بعين الاعتبار وتكرّس الأموال بشكل فاعل لاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل حماية البيئة والحدّ من تلوثها.

النفايات النفطية، وكلفة النفط المحروق والمتسرب، وخسائر الدخل التي تولّدها الخدمات الساحلية (مثلًا، المنتجعات البحرية). أما الموقع الثالث فهو على المياه، المعكوس بشكل أساسي في التكاليف الإضافية للحصول على المياه وتصليح بنى المياه التحتية المتضررة في جنوب لبنان. كما يُعتبر تأثير الكسارات ملحوظًا نسبيًا، لا سيّما الأضرار التي لحقت بالمناظر الطبيعية بسبب عدم إعادة تأهيل الكسارات عند الانتهاء من الحفريات. يبدو أنّ الموقع على الغابات هو الأقل أهمية، لكن، تجدر الإشارة إلى أنّه تمّ تقديره بشكل تقريبي<sup>١١</sup>. صحيح أن تدهور نوعية الهواء (بسبب احتراق خزانات الفيول في الجيّه وفي مطار بيروت الدولي والغبار الناجم عن الدمار) أثر لا محال على صحّة المواطنين في بعض الأحيان. لكن، للأسف، لا يتمّ الربط بين التعرّض القصير الأمد لمستوى التلوّث المرتفع بالتأثيرات على الصحة. وبالتالي، لم يتمّ تحديد هذا الموقع كمّا في هذه الدراسة.

### المضي قدمًا

يُمكن تحسين فهم الأهمية الفعلية للأضرار البيئية من خلال مقارنة تأثيرات الاعتداءات على القطاعات المختلفة. تمثّل الأضرار التي تلحق بالبيئة (المقدّرة بـ ٧٢٩٩ مليون د.أ. في هذه الدراسة) نسبةً إضافية قدرها ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من القيمة الناتجة من تقييمات سابقة للأضرار<sup>١٢</sup>. وذلك يسلط الضوء على أهمية الأضرار التي لحقت بالبيئة جرّاء الاعتداءات، من جهة، وعلى الحاجة إلى تخصيص أموال طائلة لحماية البيئة في لبنان، من جهة أخرى.

ولدت الاعتداءات قضايا بيئية جديدة وطويلة الأمد (على غرار إدارة النفايات وعمل الكسارات).

في ظل دمار بنسبة ٤٠٪ حسب التقديرات، يحتاج لبنان إلى متابعة جهوده لتنظيف آثار الدمار والنفايات العسكرية. إلى ذلك، يحتاج إلى حل مسألة إدارة النفايات الطويلة الأمد من خلال (١) الاتفاق على توزيع الأراضي لطمر النفايات في مختلف المحافظات؛ و(٢) تفعيل قانون إدارة النفايات المتكاملة وتطبيق الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة بطريقة تنافسية وفعّالة من حيث الكلفة؛

<sup>١١</sup> على سبيل المثال، لم يتمّ تقييم الأضرار الناجمة عن الذخائر غير المنفجرة في الغابات بسبب الافتقار إلى المعلومات بشأن موقعها عند جمع البيانات.

<sup>١٢</sup> الحكومة اللبنانية (٢٠٠٦) والبنك الدولي / ESIA (٢٠٠٦).

<sup>١٣</sup> المرسوم ٨٨٠٣ الصادر في العام ٢٠٠٢ والمعدّل بموجب المرسوم ١٦٤٥٦ الصادر في العام ٢٠٠٦.

## اخبار ونشاطات حديثة وقادمة

## مقابلة: ريتفا رينيك، المديرة الجديدة لمجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بإدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



بذلك. وفيما مضى، كانت وظيفة مدير مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية مندجة مع وظيفة رئيس الخبراء الاقتصاديين في إدارة المنطقة. والمنطقة الآن بصدد فصل هذين المكتبين وتعيين رئيس للخبراء الاقتصاديين. وهذا أيضا سيعني إعادة تعريف في نطاق عمل إدارتي.

س: ما هي التحديات الفورية للسياسات المدرجة على أجندة عملك الحالية؟

ر: إنني ومنذ اليوم الأول أعمل مع الفريق للتعامل مع قضية أسعار الغذاء المتزايدة بسرعة. ويتضمن هذا قيادة فريق مهام في المنطقة يتألف من مديري القطاعات والمكاتب القطرية. والهدف هو تقديم خدمة أفضل لشركائنا من خلال دمج كل الأوجه المتعلقة بأزمة ارتفاع أسعار الغذاء مثل المالية العامة، والتجارة، ومكافحة الفقر، والحماية الاجتماعية، والزراعة، والمياه. وبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بين المناطق الأكثر تضررا لأنها المستورد الأكبر للغذاء. ففي اليمن، على سبيل المثال، حيث زادت أسعار القمح بمقدار الضعف خلال عام، ربما يكون الفقر قد زاد فعليا بمقدار ست نقاط مئوية مما يبدد المكاسب التي تحققت للحد من الفقر منذ عام ١٩٩٨. وتقديم دعومات كبيرة للمواد الغذائية ومنتجات الطاقة هو أمر تتفرد فيه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تشكل ما بين ٣ إلى ١٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وقد جعل ارتفاع أسعار الغذاء من إصلاح هذه البرامج أمرا أكثر صعوبة. وتتطلع الحكومات للبنك الدولي من أجل المشورة بشأن السياسات التي تتعلق بكيفية التعامل مع الأزمة. كما يبحث البنك في إنشاء تسهيلات تمويلية سريعة، وخاصة للبلدان الفقيرة الهشة.

ما هي المسؤوليات الأساسية لإدارتك؟

تتحمل إدارتي الكثير من المسؤوليات: من رئاسة عمل المنطقة بشأن السياسات الاقتصادية، إلى قيادة دراسات تحليل أوضاع الفقر، فمساندة زيادة التجارة والقدرة على المنافسة، وتسهيل عملية إصلاح القطاع العام، وتحسين أسلوب إدارة الحكم، وتشجيع المساواة بين الجنسين، وتحسين مناخ الاستثمار للقطاع الخاص، وتعزيز أسواق المال. هذه هي محاور التركيز التي تتولى من خلالها زمام القيادة باسم البنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لكننا لا نعمل بمعزل عن الآخرين. وهذا هو السبب في أنني كرّست كل وقتي خلال أول

في هذه المقابلة، تشاطرنا ريتفا رينيك، المديرة الجديدة لمجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بإدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي، رؤيتها وخططها الرامية إلى إدارة التحديات والفرص في المنطقة والبنك الدولي. علماً بأن نطاق عمل مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية

يغطي كلاً من: سياسة الاقتصاد، ورصد أوضاع الفقر، والقطاع العام، والمساواة بين الجنسين، وتنمية القطاع الخاص، والتمويل.

ويأتي تعيين رينيك في أعقاب توليها منصب المدير القطري الميداني لمنطقة الجنوب الأفريقي. وكانت قبل ذلك تعمل مديرة للأبحاث لدى مجموعة أبحاث التنمية في مقر البنك الدولي.

س: ما هي التحديات التي تواجهها في وظيفتك الجديدة؟

ر: بصفتي حديثة العهد بإدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن التحدي المائل أمامي هو التعرف على البلدان التي تتعامل معنا. فزيارتي لمصر سمحت لي بلقاء النظراء في أكبر بلد مقترح لدينا. كما أننا نظمنا، بالتعاون مع إدارتي السابقة والبنك الأفريقي للتنمية، مؤتمرا في القاهرة للبلدان متوسطة الدخل ومن بينها بلدان شمال أفريقيا المتعاملة معنا. وسيمنحني المنتدى الاقتصادي العالمي المقبل في شرم الشيخ فرصة أخرى للقاء عدد أكبر من النظراء كما أنني أنوي التوجه إلى المغرب في يونيو/حزيران. ترمي هذه الجهود إلى الارتفاع إلى مستوى هذا التحدي.

والتحدي الآخر هو التعرف على فريق العاملين في مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وباقي العاملين بإدارة المنطقة. وبفضل الخلو الذي قمنا به مؤخراً، تمكنت من اللقاء والتفاعل مع فريق خبرائنا الاقتصاديين الموهوبين والمتزمين وأخصائيي القطاع العاملين في مقر البنك أو في المكاتب الميدانية. وقد طلبت مقابلات مسجلة على شرائط فيديو من المديرين القطريين ومديري القطاعات بالمنطقة كي أعرف منهم بشكل أفضل ما يتوقعونه من فريقتي وأين يعتقدون أن هناك فرصاً لزيادة آفاق التعاون. وقال المدير، على سبيل المثال، إن الخبراء الاقتصاديين في المكاتب القطرية يلعبون دوراً تكاملياً مهماً، وقد وعدت بأن أفعل ما بوسعي لمساعدتهم على أن يقومون

ولذا فإن «رسالتني» تتمثل في وضع هذه الروح موضع التنفيذ العملي فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية وتنمية القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال قيادة ومساندة فريق يزيد على ٥٠ من الخبراء الاقتصاديين والمهنيين الآخرين.

س: ما هي بعض الأفكار الجديدة التي ستستخدم رويتك؟

على الرغم من الجهود الواعدة والمبادرات، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مازالت متأخرة عن مناطق أخرى تتمتع بنفس المستويات من الدخل من حيث إتاحة الفرص الاقتصادية للمرأة، وصنع القرار، وفي بعض الأحيان، المعاملة المتساوية أمام القانون. واستشرافاً للمستقبل، أمل في أن يزيد البنك بدرجة كبيرة من عمله التحليلي وحوار السياسات بين شركائه من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول المساواة بين الجنسين.

كما أنزع أيضاً إلى تقييم الأثر. فمع محدودية الموارد ولا محدودية الاحتياجات، ينبغي أن تكون عمليات تقييم الأثر جزءاً لا يتجزأ من السياسات وقرارات الإنفاق العام. فنحن نحتاج لأن نعرف الممارسات الناجحة وغير الناجحة والأسباب وراء ذلك. وأنا أنوي العمل مع فريقتي ونظرنا لوضع برنامج متعدد القطاعات لتقييم الأثر. ولابد أن يساعد ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خاصة بشكل جيد. وهذه المنطقة معروفة بتحفظها في جمع البيانات والتحليل، كما أن نشرها هو أكثر محدودية مما يحول دون زيادة الشفافية والمساءلة من قبل القطاع العام. ويمكن أن يكون التشجيع على تقييم الأثر والتأكد من نشره بشكل جيد، وسيلة فعالة لتحسين أداء أجهزة الخدمة العامة.

من واقع خبرتك، ما مدى اختلاف أو تشابه العمل التنموي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمقارنة بما كنت تتعاملين معه في منطقة الجنوب الأفريقي؟

إن المنطقتين مختلفتين للغاية، بيد أن بينهما العديد من أوجه الشبه أيضاً. وقد تراوحت القضايا التي تتناولها إدارة منطقة الجنوب الأفريقي من الفقر الملح في مدغشقر إلى الاحتياجات المعقدة لبلدان متوسطة الدخل مثل جنوب أفريقيا أو بوتسوانا. وتتمتع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتنوع مشابه، إذ أن خلق فرص العمل هو موضوع تنموي ملح لكلتا المنطقتين. ففي الجنوب الأفريقي، كنا نساند أنشطة الأعمال ٢٤ ساعة يومياً، سواء من خلال خدمات الإقراض أو تقديم المشورة لأغلب الشركاء المحتاجين لذلك. ونريد أن نفعّل الشيء ذاته في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأعتقد أن العمل بالتعاون مع منظمات تنموية أخرى، مثل الصناديق العربية والمانحين والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، هو عنصر مهم للغاية لنجاح البنك وإدارتي.

شهرين للاستماع إلى والتفاعل مع أكبر عدد ممكن من ممثلي شركائنا ومختلف الزملاء من قطاعات البنك الدولي، بما فيهم الزملاء من مؤسسة التمويل الدولية. والأولوية بالنسبة لي هي التأكد من أننا نعمل عن كثب مع قطاعات أخرى وأن نجري حواراً مفتوحاً مع شركائنا.

س: ما هي بعض الفرص التي ترين أنها تشجع دور القطاع الخاص في تنمية بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

إنني حريصة بشكل خاص على تعزيز مساندة البنك لتنمية القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأعتقد أنه يتحتم على المنطقة العمل على خلق وظائف لقوة العمل المتزايدة. وفي السنوات الأخيرة، أجرى البنك تقييماً لمناخ الاستثمار كي نحسن فهم ما يمنع الشركات من زيادة الاستثمار والنمو وخلق فرص العمل. ويتضمن العمل التحليلي والمتعلق بالسياسات الجاري تنفيذه قضايا مثل القدرة على الحصول على التمويل، والإصلاح التنظيمي، وسياسات الأراضي، والإصلاح القانوني للشركات، والإصلاح الضريبي. وفي مسؤولياتي السابقة، عملت أيضاً كثيراً مع فرق تقييم مناخ الاستثمار ووجدت أنها أداة مفيدة لتحديد أجندة الإصلاح وأنشطة العمليات.

ونحن نعكف حالياً أيضاً على إعداد تقرير رئيسي لتنمية القطاع الخاص في المنطقة سيتم إصداره قريباً. فكونوا على تواصل معنا!

أين التقدم الذي تلمسيه في أجندة إدارة الحكم (الحوكمة) بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي حالياً موطن لعدد من أكبر القطاعات العامة في العالم ومن هنا تتجلى بشكل خاص أهمية كفاءة استخدام الموارد، والشفافية والمشاركة العامة. وقد أصبحت أجندة إدارة الحكم خلال السنوات القليلة الماضية واحدة من أهم قضايا التنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل. وقد أكدت مجموعة متنوعة من المنتديات الإقليمية من الإسكندرية إلى الدوحة على ترسيخ ومؤازرة بيئة مواتية لنمو القطاع الخاص والتأكيد على تقديم الخدمات التي تتسم بالجودة للجمهور. وقد عملت خلال الجزء الأكبر من مشوار عملي لدى البنك في موضوعات تتعلق بإدارة الحكم - خاصة موضوعات تتصل بالمعلومات، والمشاركة وقوة الشركاء - وإنني أرغب كثيراً في المساهمة في هذه الموضوعات بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضاً.

ما هي رسالتك في المرحلة التالية؟

لدي قناعة تامة بفكرة أن البنك الدولي هو عبارة عن مؤسسة شراكة للتنمية هدفها خدمة البلدان من أعضائها بأقصى درجة من الفعالية الممكنة. وقد اعتدت وأنا في منطقة الجنوب الأفريقي القول بأن مجموعة البنك الدولي هي كيان تنموي لا يتعلق بالأيديولوجيات.

### مؤسسة التمويل الدولية وصندوق النقد العربي يقدمان الدعم للمكاتب الائتمانية الخاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية

في تعليق للدكتور جاسم الماناي، مدير عام صندوق النقد العربي ورئيس مجلس إدارته: «يُعتبر بناء القدرات والسياسات السليمة من العناصر السياسية لإطلاق إصلاحات اقتصادية ومالية. يسرنا أن نتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية في إطار هذه المبادرة. ونحن مقتنعون كل الاقتناع بأن المساعدة إلى الدول العربية من شأنها مساعدتها على الامتثال لمقتضيات بازل 2 Basel II وتعزيز الصلاحيات الرقابية للمصارف المركزية.»

وصرح لارس ثانيل Lars Thunell، رئيس مجلس الإدارة ونائب الرئيس التنفيذي للمؤسسة المالية الدولية: «المكاتب الائتمانية حيوية، تسمح للأفراد وللمؤسسات الصغيرة بالانفاذ بشكل أكبر إلى التمويل. نتطلع إلى العمل مع صندوق النقد العربي لخلق مكاتب ائتمانية يكون نطاقها واسعاً ووقعها ايجابياً في المنطقة.»

تدير الخدمات الاستشارية للمؤسسة المالية الدولية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا برنامج المكاتب الائتمانية الإقليمية للمؤسسة، الذي جرى إطلاقه في العام ٢٠٠٥. تشمل أنشطة المؤسسة المساهمة في تطوير إطار عمل قانوني وتنظيمي وتأمين خدمات استشارية لإطلاق مكاتب ائتمانية وتوسيع نطاقها، مع التركيز على الاستراتيجيات، واختيار الشركاء التقنيين، وتنظيم تظاهرات التوعية.

وقعت مؤسسة التمويل الدولية مذكرة تفاهم مع صندوق النقد العربي لخلق مكاتب ائتمانية فاعلة وناشطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك في خلال اجتماعات صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في ربيع العام ٢٠٠٨.

يسعى كل من مؤسسة التمويل الدولية وصندوق النقد العربي إلى تعزيز جهودهما من أجل تحقيق التجانس بين أنظمة البيانات الائتمانية في المنطقة وتطبيق الممارسات الدولية الجيدة. على مرّ السنوات الثلاث المقبلة، تقيم المنطقتان البنى التحتية للمعلومات الائتمانية في الدول العربية في المنطقة لسدّ الفجوات ورفع التحديات التي تواجهها غالبية هذه الدول. كما أنّهما تعملان على التوعية بشأن البيان الائتماني ومنافعه على الاقتصاديات المحلية. ستساهم هذه الجهود في تحديد الاستراتيجيات وخطط العمل من أجل خلق بيئات عمل فاعلة وتنظيمية للمكاتب الائتمانية الخاصة.

من خلال تطوير المكاتب الائتمانية الخاصة، تساعد هذه المبادرة على تعزيز تبادل المعرفة في مجال البيانات الائتمانية بين الدول؛ وتعزيز فاعلية الوسطاء الماليين؛ ودعم نمو المؤسسات المتوسطة، والصغيرة، والصغيرة جداً؛ والحد من مخاطر الإقراض؛ ومساعدة المصارف المركزية على الإشراف على القطاعات المالية.

### البنك الدولي يوسّع نطاق جدول أعماله حول النقل

أجرت مجموعة البنك الدولي استشارات واسعة النطاق من أجل إعداد استراتيجية عمل جديدة، سعياً إلى مساهمة أكثر من ٧٥ شريكاً تنموياً في مجال النقل، والحكومات، والمؤسسات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني، والمانحين المتعددي والثنائي الأطراف، ومن أجل وضع مسودة أولية على موقع الإلكتروني الخارجي لأربعة أشهر الحصول على اقتراحات.

منذ أن اعتمد مجلس إدارة البنك الدولي إستراتيجية النقل، النقل المستدام، في العام ١٩٩٦، تعهدت مجموعة البنك الدولي بمنح حوالي ٤٢ مليار د.أ. لأكثر من ٥٣٠ عملية وعامل نقل في أكثر من ٥٠٠ مشروع محدّد غير مرتبط بالنقل في أكثر من ١٠٠ دولة شريكة. بلغ الإقراض في السنة المالية ٢٠٠٧ أكثر من ٥ مليارات د.أ.، مما يشكل ٢٠٪ من الالتزامات السنوية الجديدة لمجموعة البنك الدولي.

أطلقت مجموعة البنك الدولي إستراتيجية عمل جديدة في مجال النقل للمرحلة الزمنية الممتدة بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٢، التي من شأنها مساعدة الدول الشريكة في إرساء الحكم الرشيد، ووضع الاستراتيجيات، وصياغة السياسات، وتأمين الخدمات الضرورية لتطوير قطاع النقل بطريقة مستدامة من الناحية الاقتصادية، والمالية، والبيئية، والاجتماعية.

ما يُعرّف بالنقل الآمن، والنظيف، والمقبول من حيث الكلفة ... من أجل التنمية. من شأن إستراتيجية العمل تعزيز احترام مقارنة قطاع النقل لأهداف الألفية للتنمية التي اعتمدها الأمم المتحدة في العام ٢٠٠٠. في الوقت نفسه، من شأن ذلك توسيع نطاق التوجهات وتعزيز السبل التي سيتم اعتمادها بهدف تحقيق جدول الأعمال من أجل التنمية. كما يتمّ إيلاء أهمية أكبر إلى التوجهات الناشئة، على غرار عولمة التجارة، وتمدّن الشعوب، ودقّ ناقوس الخطر إزاء التغيّر المناخي، وزيادة الازدحام، واعتبار النفاذ مفتاحاً للفرص الاقتصادية والحوكمة على حدّ سواء.

لمزيد من المعلومات حول هذه الإستراتيجية، يُرجى زيارة الموقع:

<http://www.worldbank.org/transport>

## عمليات مجموعة البنك الدولي

على التراث الثقافي وتطوير السياحة. وقد جرى التوقيع على تنفيذ المشروع في نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

المشروع الأول المتمم للبنى التحتية البلدية (٣٠ مليون د.أ.). ترمي هذه الهبة الى: (أ) استعادة الخدمات الأساسية واعادة بناء البنى التحتية البلدية في البلديات والقرى التي تضررت جداً في صيف ٢٠٠٦ من جراء العدوان، و(ب) تقديم المساعدة الفنية للبلديات وبناء قدراتها للتخفيف من أثر العدوان على الوضع المالي للبلديات.

مشروع طارئ لإمداد شبكات المياه وتحديثها في البقاع (١٥ مليون د.أ.). يرمي المشروع إلى: (أ) تشغيل وصيانة مرافق المياه والصرف الصحي في منطقة البقاع، و(ب) القيام بأشغال التأهيل بالاستعانة بصندوق العمليات والاستثمار الذي سيوضع بتصرف الحكومة، و(ج) اعداد الفواتير والجباية من الزبائن نيابة عن مصلحة المياه الاقليمية.

مشروع طارئ لاصلاح قطاع الطاقة ودعم القدرات (٥ ملايين د.أ.). إن الغرض من المشروع هو تسريع تصميم وتنفيذ الاصلاحات عبر تعزيز طاقة وزارة الطاقة والمياه ومؤسسة كهرباء لبنان والمجلس الأعلى للخصخصة.

القرض الإنمائي لدعم تنفيذ الاصلاح ١ (١٠٠ مليون د.أ.). من شأن هذا المشروع ان يدفع الى الأمام بالاصلاحات الواردة في برنامج الحكومة للاصلاح الاقتصادي، مع تشديد خاص على قطاعات الطاقة، وبيئة الاعمال، والحماية الاجتماعية للتخفيف من الحاجة الى اعانات الدعم وتحسين بيئة الاستثمار والتوظيف.

مشروع طارئ لدعم تنفيذ الحماية الاجتماعية (١ مليون د.أ.). سيساعد المشروع في تسريع وتحسين نوعية برنامج اصلاح القطاع الاجتماعي الذي وضعته الحكومة عبر توفير الدعم لعملية التنفيذ وبناء القدرات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الصحة.

### ■ مشاريع البنك الدولي للإنشاء والتعمير

تضم المحفظة الحالية لمشاريع البنك الدولي في لبنان ١٠ مشاريع يبلغ مجموع التزامات البنك تجاهها ٤١٥،٥٨،٥٨ مليون د.أ. انفق منها حتى ٣١ أيار ٢٠٠٨ مبلغ ٢٧٩،٤٧ مليون دولار.

مشروع الإنماء التربوي. (٤٤،٦ مليون د.أ.). يهدف هذا المشروع إلى دعم جهود الحكومة في تعزيز قدرات وزارة التربية كي تعمل كمدير فعال لقطاع التعليم وتعيد المصدقية إلى التعليم الرسمي. وقد وافق مجلس الادارة في البنك الدولي على المشروع في آذار/مارس ٢٠٠٠.

المشروع الأول للبنى التحتية البلدية. (٨٠،٠ مليون د.أ.). يهدف هذا المشروع إلى تلبية الأشغال البلدية الملحة بينما يعد العدة لتحمل مسؤولية الخدمات البلدية بصورة تدريجية على المستوى المحلي. وقد وافق مجلس الادارة في البنك الدولي على المشروع في حزيران ٢٠٠٢.

مشروع المياه والصرف الصحي في بعلبك. (٤٣،٥ مليون د.أ.). تشمل الاهداف التنموية الرئيسية للمشروع: (أ) تحسين حصول سكان المنطقة على إمدادات كافية من المياه وخدمات الصرف الصحي، و(ب) إجراء الاصلاحات المناسبة على هذا القطاع، وخاصة تطوير وتعزيز قدرات مصلحة المياه والري في بعلبك - الهرمل، وكذلك مصلحة مياه منطقة البقاع بعد إنشائها، و(ج) إشراك القطاع الخاص في تشغيل وصيانة مرافق المياه والصرف الصحي عبر التعاقد مع مقاول للإدارة يعمل عبر عقد تأجير أو بموجب امتياز، بما يكفل سد حاجات الاستثمار المالي في القطاع على المدى الطويل. وقد وافق مجلس الإدارة على المشروع في حزيران/يونيو ٢٠٠٢.

مشروع تطوير النقل الحضري. (٦٥ مليون د.أ.). يرمي المشروع إلى تزويد مدينة بيروت ومنطقة بيروت الكبرى بالإطار المؤسسي الأساسي التي تفتقران إليه حالياً، ودعم الاستثمارات الأساسية المطلوبة لزيادة فعالية البنى الحالية للنقل الحضري. وقد وافق مجلس إدارة البنك الدولي على المشروع في حزيران/يونيو ٢٠٠٢.

مشروع الارث الثقافي والتنمية الحضرية (٣١،٥ مليون د.أ.). يقضي المشروع بتمويل عملية الحفاظ على المواقع الاثرية والسياحية والاستثمار في تعزيز أوضاعها وإدخال تحسينات على البنى الحضرية المرتبطة بها في أماكن مختارة وتقديم المعونة الفنية لتعزيز قدرات المديرية العامة للآثار بوزارة السياحة وبعض البلديات في الحفاظ

لمزيد من المعلومات حول المشاريع، يُرجى مراجعة الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.worldbank.org/lb>

الالتزامات والصراف اعتباراً من ٣١ أيار ٢٠٠٨			
اسم المشروع	سنة الموافقة	قيمة القرض مليون د.أ.	المبالغ المصروفة
تاريخ الانتهاء			
الإئتماء التربوي	٢٠٠٠	٤٤,٥٨	٣١,٧٩
البنى التحتية البلدية - ١	٢٠٠٠	٨٠,٠٠	٧٠,٤٧
امدادات المياه والصراف الصحي في بعلبك	٢٠٠٢	٤٣,٥٣	٢٠,٧٢
تطوير النقل الحضري	٢٠٠٢	٦٥,٠٠	٣٨,٢١
الارث الثقافي والتنمية الحضرية	٢٠٠٣	٣١,٥٠	١٣,٤
المشروع الأول المتمم للبنى التحتية البلدية	٢٠٠٦	٣٠,٠٠	٢,٨
مشروع طارئ لإمداد شبكات المياه وتحديثها في البقاع	٢٠٠٧	١٥,٠٠	٠,٢٥
مشروع طارئ لإصلاح قطاع الطاقة ودعم القدرات	٢٠٠٧	٥,٠٠	١,٤٦
القرض الإئتماني لدعم تنفيذ الاصلاح	٢٠٠٧	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
مشروع طارئ لدعم تنفيذ الحماية الاجتماعية	٢٠٠٧	١,٠٠	٠,٣٧
المجموع		٤١٥,٥٨	٢٧٩,٤٧

### هبات صندوق ما بعد النزاعات

آلية الاعمار الوطني (١,٢٥ مليون د.أ.). تدعم هذه الهبة إنشاء نظام من جانب الحكومة اللبنانية لإدارة ومراقبة تمويل عملية إعادة الإعمار بطريقة فعالة وشفافة والدعوة الى الالتزام بالمقاييس الدولية والممارسات السليمة.

عملية تقييم سريعة للوضع الاجتماعي والمعيشي (٩٩ ألف د.أ.). هدف هذه الهبة دعم عمليات التخطيط الاستراتيجي المتعلقة بإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاعات. وعليه، يُنتظر منها تحديد السياسات والتدخلات الاجتماعية التي تساعد المتضررين من النزاعات وتلك الشرائح المهمشة من المجتمع اللبناني. وترمي الهبة الى سد فجوة خطيرة على صعيد المعلومات والبيانات المتعلقة بالأحوال المعيشية والاجتماعية.

### ■ هبات البنك الدولي للإنشاء والتعمير

#### هبات صندوق التنمية المؤسسية

المراقبة والتقييم الوطني للايدز (٣٥٠ ألف د.أ.). يهدف هذا البرنامج الى تطوير نظام متكامل للمراقبة والتقييم الوطني لتعزيز القدرة على تخطيط وادارة وتنفيذ برامج لمنع انتشار مرض الايدز والعناية به ومعالجته في كافة الأراضي اللبنانية.

دعم النظام القضائي في تطبيق التشريعات البيئية (٣٢٧ ألف د.أ.). يرمي هذا البرنامج الى تعزيز قدرات وزارة العدل ووزارة البيئة في ما يخص التطبيق القضائي للشؤون البيئية والذي يقوم برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتنفيذه.

تطوير أدوات بناء القدرات في مجال ادارة الشؤون المستدامة (٣٣٨ ألف د.أ.). غرض المشروع هو بناء قدرة المعهد المالي على وضع وتوفير مصدر مستدام وعالي النوعية لخدمات التدريب المتخصص في الادارة المالية العامة وادارة المشاريع وبناء القدرات القيادية والدراسات البحثية عبر توفير التدريب العالي النوعية وبناء القدرات.

## ■ مشاريع مؤسسة التمويل الدولية في لبنان (IFC)

### نظرة عامة

تبلغ محفظة الالتزامات الإجمالية للمؤسسة المالية الدولية في لبنان حالياً حوالي ٢٤٠ مليون د.أ. في ٨ شركات. تتألف المحفظة، بأغلبيتها، من مشاريع في الأسواق المالية. كما أعادت المؤسسة الالتزام في القطاع المالي في لبنان بعد انقطاع دام ٧ سنوات من خلال إقراض جديد لمساعدة جهود لبنان في إعادة الاعمار إثر حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦. في هذا السياق، تعهدت المؤسسة بإعطاء حتى ٢٧٥ مليون د.أ. لإعادة الاعمار وتقديم المساعدة التقنية في مؤتمر المانحين في باريس ٣، لدعم القطاع المالي بشكل خاص.

## استراتيجية مؤسسة التمويل الدولية في لبنان

منذ استئناف عملها في لبنان، ركّزت المؤسسة على دعم عملية إعادة الاعمار وتطبيق إصلاحات باريس ٣. في السنة المالية للعام ٢٠٠٨، بدأ العمل على تأمين المساعدة التقنية التي تركز على تنفيذ الإصلاحات الطويلة الأمد، وإزالة المعوقات أمام نمو المؤسسات المتوسطة، والصغيرة، والصغيرة جداً، وتشجيع الشراكات بين القطاعين الخاص والعام، وعمليات الخصخصة. تستهدف المؤسسة الاستثمارات في القطاع المالي (لا سيما التجارة والمؤسسات المتوسطة، والصغيرة، والصغيرة جداً) وفي قطاعات التصنيع والبيع بالتجزئة، لا سيما بالنسبة إلى الشركات التي تتطلع إلى النمو الإقليمي.

## أحدث الاستثمارات

تم إجراء الاستثمارات الحديثة التالية:

- برنامج تمويل التجارة العالمية: جرى مضاعفة ٣ خطوط قائمة من حيث الحجم، مما شكل ١٠٠ مليون د.أ.
- برنامج إعادة بناء لبنان: تم التوقيع على ٩٠ مليون د.أ. من خلال الخطوط الائتمانية و ٧٠ مليون د.أ. في مرافق مشاطرة المخاطر كجزء من برنامج إعادة اعمار لبنان الذي تبلغ قيمته ١٦٠ مليون د.أ. تم دعم هذه الجهود من خلال ١٥ مليون د.أ. منحها البنك الدولي من خلال الصندوق الائتماني للبنان، الذي تم تكريسها من أجل تأمين المساعدة التقنية ودعم مرافق مشاطرة المخاطر.
- أدميك: تم الاستثمار بقيمة ٢٠ مليون د.أ. (١٣,٥ مليون د.أ. في قروض، و ٦,٥ مليون د.أ. في أسهم) في شركة أدميك، وهي أكبر مجموعة بيع بالتجزئة في لبنان.

## الخدمات الاستشارية

أمنت المؤسسة الخدمات الاستشارية في مجالات عدّة للمساهمة في إعادة الانتعاش غداة اعتداءات العام ٢٠٠٦، وتطبيق الإصلاحات الإدارية، ومعالجة مواطن الضعف في الاقتصاد اللبناني التي تحد من نفاذ القطاع الخاص إلى الأموال.

- دعم الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في مجال الطاقة: في حزيران/يونيو ٢٠٠٧، وقّعت المؤسسة اتفاقاً مع الحكومة اللبنانية للمساعدة في بيع محطة توليد طاقة وتطوير قدرة قطاع الطاقة من خلال إضافة ٤٥٠ ميغاوات، على القطاع الخاص تأمينها. تُعتبر الخيارات التقنية التي تقضي بعرض البنى المقترحة للعمليات في مرحلتها النهائية وسيتم رفعها عمّا قريب إلى الحكومة.

- بيئة ملائمة للأعمال: في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وقّعت الحكومة اللبنانية اتفاقاً مع لبنان بوسـت لتطبيق المرحلة الأولى من برنامج وزارة التجارة والاقتصاد/مؤسسة التمويل الدولية للمساعدة في تطبيق الإصلاحات وتسهيل عملية تسجيل الشركات. يجري برنامج الإصلاح هذا على قدم وساق منذ سنة، تم التوقيع عليه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ لتتطرق إلى إحدى المسائل التي كان أداء لبنان بشأنها الأضعف، على أساس مسح الأعمال Doing Business Survey.

- نفاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الدعم المالي: تدعم المؤسسة نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التمويل من خلال تقديم المساعدة التقنية إلى المصارف من أجل تحسين هذه المؤسسات. كما تعمل مع كفالات، الوكالة اللبنانية لضمان القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في لبنان، لمساعدتها على تحسين ممارساتها وتوسيع نطاق أعمالها - مما يسمح لها بخدمة زبائنها بشكل أفضل وأسرع.

- الإصلاحات الإدارية: أنهت مؤسسة التمويل الدولية مشروع إصلاحات إدارية لإصلاح عملية إطلاق المنشآت، وطبقت الحكومة اللبنانية المرحلة الأولى من هذه الإصلاحات الموصى بها.

- حوكمة الشركات: تطبق المؤسسة حالياً المرحلة النهائية لبرنامج يهدف إلى دعم حوكمة الشركات، بما في ذلك إطلاق معهد للمدراء ودعم عدد من الشركات من أجل تحسين حوكمتها.

- برنامج المكاتب الائتمانية: تطبق المؤسسة المرحلة النهائية من مشروع يهدف إلى تطوير برنامج مع جمعية المصارف والمصرف المركزي لإنشاء مكتب ائتماني خاص في لبنان، مما من شأنه تحسين نفاذ زبائن البيع بالتجزئة وزبائن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التمويل.

- **المشاريع المستقبلية والخدمات الاستشارية**  
في السنة المالية 2008، أضافت المؤسسة تسهيلات مشاركة المخاطر بقيمة (45 مليون د.أ.) في إطار مشروع إعادة اعمار لبنان، وأنهت تقييمًا لمشروعين جديدين - أحدهما في قطاع التمويل البالغ الصغر وآخر في قطاع البناء. من بين الأنشطة المستقبلية:
- الاستثمارات المحتملة مع شركات إضافية في قطاعات التصنيع والبيع بالتجزئة، ودعم برنامج قروض إلى الطلاب.

### ■ مشاريع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في لبنان (MIGA)

«ميغا» الذين يستثمرون في لبنان، والمواطنون اللبنانيون في الخارج الذين يحولون الأموال للاستثمار في لبنان، بالإضافة إلى المستثمرين اللبنانيين الذين يستثمرون في الدول النامية، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط

قدّمت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار في لبنان (إيدال) إلى «ميغا» طلبًا بتقييم الحاجات. فأجرت «ميغا» هذا التقييم في آذار مارس ٢٠٠٦. من شأن هذا التقرير أن يحدّد مستوى قدرات «إيدال» على تعزيز الاستثمارات من حيث الممارسات الدولية الجيدة واقتراح الخطوات الموصى باتخاذها من أجل تحسين قدرة إيدال على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى لبنان.

لخدمات «ميغا» لتعزيز الاستثمار على الموقع الإلكتروني ([www.fdiexchange.com](http://www.fdiexchange.com) و [www.ipanet.net](http://www.ipanet.net)) وثيقة ١٣٠ حول فرص الاستثمار والبيئة التنظيمية والقانونية ذات الصلة في لبنان.

لبنان عضو في وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف (ميغا) منذ العام ١٩٩٤. في خلال العقد الماضي، حصلت «ميغا» على أكثر من ٢٠ طلبًا أوليًا من مستثمرين في النمسا، وكندا، وفرنسا، ولوكسمبورغ، والمملكة العربية السعودية، وإسبانيا، من أجل الاستثمار في لبنان في مجال التمويل، والبنى التحتية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والسياحة.

إلى ذلك، أصبح المستثمرون اللبنانيون أكثر اهتمامًا بقدرة «ميغا» على تغطية المخاطر غير التجارية لاستثماراتهم في دول نامية أخرى. في السنة المالية ٢٠٠٢، أصدرت «ميغا» ضمانات قيمتها ٨,١ مليون د.أ. إلى إنفستكوم Investcom، وهي شركة لبنانية، وذلك للمضي في مشروع الاتصالات السلكية واللاسلكية في جمهورية بنين، والذي يقضي بتركيب شبكة هاتف نقال GSM. في السنة المالية ٢٠٠٣، أصدرت ميغا ضمانات بقيمة ٥٦ مليون د.أ. لاستثمار إنفستكوم Investcom في سبايس تال Spacotel، وهي ثاني شبكة هواتف نقالة في سوريا. إلى ذلك، قدّم مستثمرون لبنانيون طلبات أولية في مجال المالية، والبنى التحتية، والتصنيع للاستثمار في ساحل العاج، وغانا، وسييرا ليون، وغامبيا، وغينيا، وسوريا. من بين المستثمرين المؤهلين، هؤلاء من الدول الأعضاء في

## أحدث منشورات البنك الدولي

الصحيح من أجل تحقيق أهداف الألفية للتنمية، والتحرك بشكل طارئ أيضاً من أجل مكافحة التغير المناخي الذي يهدد رفاه الدول كافة، لا سيما الدول الفقيرة والفقراء. تُعتبر أهداف التنمية والاستدامة البيئية مرتبطة بشكل وثيق والسبل لتحقيق هذه الأهداف متقاربة إلى حد بعيد.

حقائق العالم حول الهجرة والتحويلات النقدية - (ISBN: 0-8213-7413-3 ISBN-13: 978-0-8213-7413-9 SKU: 17413) يسعى «كتاب حقائق العالم حول الهجرة والتحويلات النقدية 2008» إلى عرض أرقام ووقائع وراء روايات الهجرة الدولية والتحويلات المالية، مما يولد بيانات موثوقة ومتوفرة للرأي العام. كما يُعطي نبذة عن الإحصاءات حول الهجرة الداخلة والخارجة، وهجرة اليد العاملة الماهرة، وتدفعات التحويلات المالية، بالنسبة إلى 194 دولة و13 مجموعة إقليمية ومجموعة دخل. بعض الوقائع المثيرة للاهتمام من كتاب الحقائق:

- يعيش حوالي 200 مليون شخص أو 3٪ من سكان العالم خارج دول منشأهم. وتُعتبر تدفقات هجرة السكان الحالية أضعف مما كانت عليه في العقود الماضية من القرن التاسع عشر.
- حجم الهجرة من الجنوب إلى الجنوب بحجم تلك من الجنوب إلى الشمال تقريباً.
- تُسيطر على الهجرة الدولية الهجرة الطوعية، بسبب عوامل اقتصادية. في العام 2005، بلغ عدد اللاجئين 13,5 مليون فقط، أو حوالي 7٪ من المهاجرين الدوليين. وكانت حصة اللاجئين من السكان في الدول المنخفضة الدخل أعلى بخمسة أضعاف من حصة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المرتفعة الدخل.
- بحسب التقديرات، تخطت تدفقات التحويلات المالية العالمية 318 مليار د.أ. في العام 2007، حصلت الدول النامية منها على 240 مليار د.أ. في الواقع، يُعتبر الحجم الفعلي، بما في ذلك التدفقات غير المسجلة من خلال القنوات الرسمية وغير الرسمية، أعلى بكثير.

التحويلات والتنمية: دروس من أميركا اللاتينية - (ISBN: 0-8213-6870-2 ISBN-13: 978-0-8213-6870-1 SKU: 16870) أصبحت التحويلات المالية للعاملين تشكل أكبر مصدر لتمويل الدول النامية وهي مهمة بشكل خاص في أميركا اللاتينية وجزر

مؤشرات التنمية العالمية 2008 - (ISBN: 0-8213-7386-2 ISBN-13: 978-0-8213-7386-6 SKU: 17386) جديدة ودقيقة حول التنمية؟ تُعتبر مؤشرات التنمية العالمية أول مجموعة سنوية من البنك الدولي للبيانات حول التنمية، تسمح لك بالاطلاع على أكثر من 900 مؤشر لحوالي 150 اقتصاداً و14 مجموعة دول في أكثر من 80 جدولاً. كما تُعطي نظرة عامة عن آخر البيانات المتوفرة، بالإضافة إلى البيانات الإقليمية المهمة وتحليل مجموعة الدخل في 6 مجالات موضوعية: نظرة إلى العالم، والناس، والبيئة، والاقتصاد، والدول والأسواق، والروابط العالمية. في القرص المدمج CD-ROM 46 سنة من البيانات المرتبة حسب التسلسل الزمني، ما بين العامين 1960 و2006، كما تقدم خارطة، ورسوماً، ونماذج لتصدير البيانات.

تقرير المراقبة العالمي 2008 - (ISBN: 0-8213-7384-6 ISBN-13: 978-0-8213-7384-2 SKU: 17384) الخامس في سلسلة سنوية، يُعتبر ضرورياً بالنسبة لمن يرغب في متابعة أجندة التنمية العالمية ومناقشتها في العام 2008. تُعتبر هذه السنة السنة الوسطية للمهلة الممتدة إلى العام 2015 لتحقيق أهداف الألفية للتنمية. كما أنها سنة حاسمة للعمل من أجل التوصل إلى إجماع حول طريقة استجابة العالم إلى التغير المناخي، بناءً على أسس أرساها مؤتمر بالي حول التغير المناخي في كانون الأول/ديسمبر 2007. يغطي تقرير هذه الأجندة. كما يُعطي تقييماً شاملاً للتقدم من أجل تحقيق أهداف الألفية للتنمية والسياسات والأنشطة ذات الصلة. يتطرق أيضاً إلى التغير المناخي والاستدامة البيئية وقيم التأثيرات على التنمية.

يُعطي تقييم مستوى تحقيق أهداف الألفية للتنمية صورةً مختلطة، تُشير إلى تقدم ملحوظ وإلى تحديات كبيرة. من المتوقع تحقيق هدف الألفية الأول الذي يقضي بتقليص الفقر إلى النصف على المستوى العالمي، وذلك بفضل الارتفاع الملحوظ في النمو الاقتصادي العالمي في خلال العقد الماضي. لكن، في ما يتعلق بالتوجهات الحالية، من المستبعد تحقيق أهداف الألفية للتنمية البشرية. التقديرات الأكثر خطورة هي بالنسبة لأهداف الحد من وفيات الأطفال والأمهات. كما أنّ أهداف الألفية بالنسبة إلى التعليم الابتدائي، والتغذية، والصرف الصحي لن تتبلور. إلى ذلك، تزيد التأثيرات المحتملة للتغير المناخي صعوبةً على تحقيق أهداف التنمية والتقدم المستدام.

تُعتبر الرسائل التي يبعث بها التقرير واضحة: لا بدّ من التحرك بشكل طارئ من أجل مساعدة العالم على العودة إلى المسار

أعدَّ الفصول، التي شكّلت وثائق أساسية لإعداد تقرير التنمية العالمي للعام ٢٠٠٦، خبراء بارزون في مجال الاقتصاد، والعلوم السياسية، وعلم الاجتماع، والجغرافيا، والدراسات في مجال التنمية.

ويتطرق الكتاب مباشرة إلى المناقشات الحالية حول اللامساواة، والفقر، والنمو، وسياسهم في بناء اقتصاد سياسي مطلع تاريخاً على التنمية. كما يسلط الضوء بشكل خاص على اللامساواة، وأهمية إحداث التغيير المؤسسي من خلال التعبئة الاجتماعية والتغيير المؤسسي من خلال سياسات الدولة. كما يشير مؤلفو الكتاب إلى أنه، في ظل بعض الظروف، يمكن وقد تكون مؤسسات الدولة قد لعبت دوراً رائداً في تعزيز السياسات من أجل تصحيح علاقات اجتماعية غير متساوية وبالتالي، إضعاف القواعد الاجتماعية لأفخاخ اللامساواة.

يُعتبر هذا الكتاب جزءاً من سلسلة جديدة، *New Frontiers in Social Policy* (حدود جديدة للسياسة الاجتماعية)، يتطرق إلى المسائل والمقاربات من أجل توسيع حدود السياسة الاجتماعية لتتخطى الخدمات الاجتماعية التقليدية وتشمل السياسات والمؤسسات التي من شأنها تعزيز الفرص المتساوية وتعزيز العدالة الاجتماعية في الدول النامية. من بين العناوين الأخرى لهذه السلسلة: *Assets, Livelihoods, and Social Policy Inclusive States: Social Policy and Structural Inequalities*

التقييمات الوطنية للإنجازات التعليمية القسم الأول (ISBN: 978-0-8213-7258-6, SKU: 17258) تُقدّم «التقييمات الوطنية لسلسلة الإنجازات التعليمية» إلى القراء قضايا ومفاهيم أساسية مرتبطة بتقييم مستويات الطلاب. يُركّز الجزء الأول على المسائل المرتبطة بالسياسة التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع تقييم وطني وتنفيذه ويعرض دراسات حالات ويصف برامج تقييم أساسية دولية وإقليمية. أما الأجزاء الأخرى من السلسلة فتغطي تطوير الامتحانات، وتحديد العينات، وتنقية البيانات، ووضع الإحصاءات، وصياغة التقارير، واستخدام نتائج التقييم الوطني من أجل تحسين نوعية التعليم.

الفقر والبيئة: نحو فهم الروابط على صعيد الأسر (ISBN: 978-0-8213-7223-4, SKU: 17223) الذي تمّ إعداده داخل البنك الدولي وخارجه، يحدّد هذا التقرير الدروس الأساسية المتعلقة بالروابط بين الفقر والبيئة. مع التركيز على مساهمة الموارد البيئية في رفاه الأسرة، يعزّز التحليل فهمنا لواقع التدخّلات والإصلاحات المحددة على صحّة الفقراء وظروفهم الحياتية.

الكاربي، وهي المنطقة الأولى من مناطق العالم من حيث الحصول على التحويلات المالية. برز مؤخراً العمل التحليلي حول هذا الموضوع وقد تمّ تأليف هذا الكتاب بسبب الفوارق الكبيرة في نماذج الهجرة والتحويلات المالية عبر الدول والمناطق، وبسبب اقتصار المعلومات المتوفرة حول هذه المنطقة على بعض الدول، على غرار المكسيك والسلفادور. نظراً إلى أن طبيعة الظاهرة تتغيّر من دولة إلى أخرى، من المتوقع أن يختلف الوقع على التنمية فيها والتأثيرات على السياسات بطرق لا تزال مجهولة. يُساعد هذا الكتاب على سدّ الفجوة، في سياق محدّد لدول أميركا اللاتينية وجزر الكاريبي، من خلال الإجابة على بعض الأسئلة الأساسية التي يواجهها صانعو القرارات، عند المحاولة للاستجابة للتحويلات المالية.

تمويل فعالية الطاقة: دروس من البرازيل/ والصين والهند (ISBN: 0-8213-7304-8 ISBN-13: 978-0-8213-7304-0 SKU: 17304) تستجيب مشاريع فاعلية الطاقة بشكل جزئي للطلب المتزايد على الطاقة الجديدة بكلفة أدنى بالمقارنة مع الإمدادات الجديدة، غير أن المؤسسات الاقتصادية الضعيفة في الاقتصاديات الانتقالية والنامية تعيق تطوير فاعلية الطاقة وتمويلها. يحلّل هذا الكتاب هذه الصعوبات، ويقترح نموذجاً ثلاثي الأجزاء لرسم مشاريع فاعلية الطاقة وتمويلها، ويعرض ١٣ دراسة حالة لتجسيد القضايا المطروحة والمبادئ ذات الصلة.

السبل المؤسسية إلى المساواة: معالجة أفخاخ اللامساواة (ISBN: 0-8213-7013-8 ISBN-13: 978-0-8213-7013-1 SKU: 17013) انتقلت قضايا المساواة واللامساواة إلى جوهر النقاش حول التنمية والحدّ من الفقر، ممّا يعكس الوعي المتزايد. فحتى الدول التي تتمتع بمعدّلات نمو مرتفعة، قد تختبر استقراراً في اللامساواة أو حتى ارتفاعاً، وأن اللامساواة بحدّ ذاتها تُعيق وقّع النمو للحدّ من الفقر. في الواقع، تُشير الأعمال الأخيرة إلى أنّه لا بدّ من تقييم المساواة، بالإضافة إلى قيمتها الداخلية، لتأثيراتها الإيجابية على النمو وعلى وقّع النمو للحدّ من الفقر.

ترتبط هذه المشاغل بمسائل الحوكمة، وذلك لأنّ الترتيبات المؤسسية تؤثر، لا على معدّلات النمو الإجمالية فحسب، إنّما على توزيع النمو، فهي متساوية نسبياً في بناها ووظيفتها. لكن، ليس واضحاً كيف تبرز الترتيبات المؤسسية مع الوقت، ووقّعها على النمو والمساواة.

يُعالج هذا الكتاب العلاقة بين المساواة والتنمية، ومكانة المؤسسات في تحديد هذه العلاقات، والظروف التي بموجبها يمكن لترتيبات مؤسسية أن تُعيق أو تعزّز عمليّات الانتقال إلى أشكال أكثر عدلاً في التنمية.

على القطاع الخاص، والانتقال من الاقتصاديات المغلقة إلى اقتصاديات أكثر انفتاحاً، ومن الاقتصاديات الهشة والتي تعتمد على النفط إلى اقتصاديات أكثر تنوعاً واستقراراً. كما يعرض الكتاب بعض هذه الإصلاحات والمسائل المعقدة لضمان تطبيقها الناجح. كما تحتاج هذه الدول إلى أن تعالج مواطن الضعف الأساسية في الحكم عبر منطقة المينا لكي تتمكن من تطبيق الإصلاحات المطلوبة لتحقيق النمو وخلق فرص العمل.

## منشورات منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الطريق غير المسلك - إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - ISBN: 0-8213-7062-6 ISBN-13: 978-0-8213-7062-9 SKU: 17062. يقيم هذا الكتاب وقّع الاستثمارات الماضية في التعليم في المنطقة ويقترح مقارنة جديدة لإصلاحات التعليم في المستقبل. كما يُشير إلى أن هذه المنطقة قد استثمرت الكثير في التعليم وتمكنت من إحراز تقدّم ملحوظ. فعالية الأطفال المؤهلين، الفتيان والفتيات على حدّ سواء، تتابع مختلف المراحل الدراسية. كما أن معدلات الخصوبة والوفيات لدى الأطفال، بالإضافة إلى توقعات الحياة، قد تحسّنت. لكن، كانت مساهمة الاستثمارات الماضية في التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي، والحدّ من الفقر، وتوزيع الدخل متواضعة. إلى ذلك، لا تُعتبر الأنظمة التعليمية مستعدة بما يكفي لاستيعاب دور المعرفة المتزايد في التنمية الاقتصادية، وازدياد عدد الشباب، والقيود المالية المتنامية على توسّع نطاق التعليم. كما أنّ غالبية الاقتصاديات غير مستعدة لاستيعاب اليد العاملة المثقفة والمتزايدة في قطاعات ديناميكية ومنتجة. وبالتالي، على المنطقة أن تسلك طريقاً جديداً.

### لطلب منشورات البنك الدولي

هاتف: ٧٢٤٧-٦٤٥-٨٠٠ (٠٠١)

أو ١٥٨٠-٦٦١-٧٠٣ (٠٠١)

فاكس: ١٥٠١-٦٦١-٧٠٣ (٠٠١)

صفحة الكترونية:

<http://publications.worldbank.org/ecommerce>

بريد الكتروني: [books@worldbank.org](mailto:books@worldbank.org)

كذلك، تتوفر البحوث وأوراق العمل بشكل إلكتروني مجاناً على:

<http://econ.worldbank.org/>

للطريق الجديد أساسان: الأول، مقارنة لإصلاح قطاع التعليم تعتمد على الحوافز والمساءلة العامة، بالإضافة إلى العملية التعليمية بحدّ ذاتها؛ والآخري يركّز على سد الفجوة بين العرض (الأفراد المتعلمين) والطلب (الوظائف)، على المستوى الداخلي والخارجي على حدّ سواء.

بالرغم من كثافته ومحتواه الاقتصادي الغني، يستهدف هذا الكتاب فئة واسعة ومتنوعة من القراء لتقرأه، وتناقشه، وتستهمله، بما فيها صانعي القرارات، وأفراد المجتمع الأهلي والأكاديميات، في قطاع التعليم وخارجه.

كسر الحواجز أمام نمو اقتصادي أكبر: حاكمية أفضل وإصلاحات أعمق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - ISBN: 978-0-8213-7415-3, SKU: 17415. يعكس الكتاب أفكار مكتب البنك الدولي لخبير الاقتصاد الأساسي لمنطقة المينا في ما يتعلّق بالتحديات الطويلة في مجال التنمية التي تواجهها المنطقة وألويّات الإصلاح والاستراتيجيات الضرورية من أجل رفع هذه التحديات بشكل فاعل. إنّها أجندة إصلاحات شاملة «لرفع الحواجز» التي تُعيق النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل الكافية لليد العاملة المتسارعة النمو في المنطقة. يدعو هذا الكتاب اقتصاديات المنطقة التي يسيطر القطاع العام عليها إلى الانتقال إلى اقتصاديات تعتمد